اغتيال عمر بن جلون وأبعاده السياسية في المغرب

م. د. عبد الوهاب عبد العزيز محمود أبو خمرة

مديرية تربية كركوك

الملخص

شكّل الاغتيال السياسي للقيادي اليساري المعارض عمر بن جلون احد ملامح العنف السياسي في المغرب مع بدء الصراع على السلطة في بداية الستينات والسبعينات من القرن العشرين بين النظام الملكي المتحصن وراء الشرعية التاريخية والدينية من جهة، والأحزاب السياسية الوطنية التي كانت لها دور بالمساهمة في استقلال المغرب من الاستعمار، ووصف ذلك الدور بأنّه امتداد للحركة الوطنية وأنّها معنية باستكمال البناء الديمقراطي بتوزيع السلطات لترسيخ الحكم الرشيد من جهة ثانية، وكان نتيجة ذلك الاختلاف في وجهات النظر إتباع الاغتيال السياسي احد الوسائل في تصفية الخصوم وتوظيفه بشكل يخدم توجهات المؤسسة الملكية في تثبيت أركان الحكم المغربي، فقد تمكن نظام الحكم من ضرب وإضعاف التيار الماركسي اليساري المعارض، بالحركة الإسلامية المنافسة في الساحة المغربية واستغلال عملية الاغتيال بإعطاء رسالة مفادها أنَّ من الممكن اتباع أسلوب الاغتيال السياسي كأحد الوسائل المتاحة في حال معارضة توجهات النظام الملكي المغربي، وفي الوقت نفسه توجيه الاتهامات بحسب ميول المؤسسة الملكية لذا من الممكن ضرب وإضعاف أيّ جهةٍ تحاول الخروج عن مبدأ التوازن السياسي الذي تضع شروطه المؤسسة الملكية، لذلك تعد عملية اغتيال عمر بن جلون إحدى أكثر القضايا إثارة للجدل في تاريخ المغرب المعاصر؛ كونها جريمة سياسية نفذت بأدوات دينية من تلك المعطيات فجاء اختيار موضوع البحث (اغتيال عمر بن جلون وإبعاده السياسية في المغرب).

الكلمات الدلالية: عمر بن جلون، الأبعاد السياسية، المغرب العربي، الاغتيال السياسي.

Al Malweah for Archaeological and Historical Studies, Vol 11, Issue 35, Feb 2024
P-ISSN: 2413-1326 \ E-ISSN: 2708-602X

The assassination of Omar Ben Jelloun and the political dimension in Morocco

Dr. Abd Al Wahab Abd Al Azeez Mahmood
Kirkuk Education Directorate

Abstract

The political assassination of the protest opposition leader is considered Omar Ben Jelloun is one of the features of political violence in Morocco with the start of the power struggle at the beginning of the sixties and seventies of the twentieth century between the monarchy, entrenched behind historical and religious legitimacy on the one hand, and the national political parties that had a role in contributing to Morocco's independence from colonialism. He described this the role is that it is the pride of the national movement and that it is concerned with completion the democratic construction through the distribution of powers to consolidate good governance on the other hand. The result of this difference in views is the adoption of political assassination as one of the means of liquidating opponents and employing it in a way that serves the directions of the royal institution in establishing the pillars of the Moroccan sage. The regime is able to strike and weaken the opposition leftist. Marxist movement. The competing Islamic movement in the Moroccan arena, and exploit the assassination process by sending a message that it is possible to follow the method of political assassinating as one of the available means in the event of opposition to the tendencies of the Moroccan monarchy, while at the same time directing accusations to the inclinations of the royal institution. Therefore, it is possible to strike and weaken Jiyeh, which is trying to deviate from the principle of political balance. The terms of which are set by the royal institution. Therefore, the assassination Omar Ben Jelloun is considered one of the most controversial issues in the controversial issues in the contemporary history of Morocco. As it is a political crime carried out with religious tools. From these data, the choice of the research topic, (The assassination of Omar Ben Jelloun and the political dimension in Morocco).

Keywords: Omar Ben Jelloun, political dimensions, the Arab Maghreb, political assassination.

المقدمة

عرف المغرب بعد الاستقلال عام ١٩٥٦ الكثير من الأحداث السياسية والهزات الاجتماعية والحركات الاجتماعية والسياسية المرتبطة بدوافع سياسية، وكان لها تأثير مهم على الحياة السياسية في المغرب، وأبرز معالم تلك الأحداث هو الصراع بشأن المضمون الذي يأخذه الاستقلال والاختيارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي سارت عليها البلاد والكيفية التي يجب أنْ تدار بها شؤون المغرب وطبيعة نظام الحكم فيه وعلاقة الحاكمين بالمحكومين.

وترتب على ذلك الصراع أحداث دموية عنيفة رسمت الخطوط العريضة للتاريخ السياسي والمعاصر بالمغرب فقد شهدت اعتقالات ومحاكمات سياسية شاملة بين الاعوام ١٩٦٣-١٩٧٥، وشهد الصراع في المغرب أسلوب الاغتيال السياسي فقد شهد اغتيال القيادي اليساري عمر بن جلون عام ١٩٧٥ وغيرها من عمليات الاغتيال، وكذلك شهد الصراع النفي الاضطراري وغيرها من أعمال العنف السياسي، تلك الأحداث التي كان لها تأثير مهم على تطور الحياة السياسية المغربية وشكلت عقبة وتحدي في عملية التحول الديمقراطي التي تضمن حرية المواطن وضمان حقوقه في العيش في ظل نظام ديمقراطي، وبناءً على تلك المعطيات شكلت عملية اغتيال السياسي عمر بن جلون إحدى أكثر القضايا إثارةً للجدل في تاريخ المغرب المعاصر؛ كونها حملت فيما بعد أبعادًا مهمة على الحياة السياسية في المغرب، إذ كان لها إبعاد سياسية في رسم خارطة القوى السياسية، فضلًا عن أنّها دخلت ضمن إستراتيجية الحفاظ على التوازن بين القوى الفاعلة في الساحة السياسية المغربية، فقد استثمرت القضية بحنكة سياسية في إعطاء إمكانية استعمال الاغتيال السياسي كوسيلة للعنف في تحريك الحياة السياسية المغربية، لذا كان لها أبعاد سياسية مهمة على تطور تجربة اليسار والإسلام السياسي المغربي، ونتيجة لهذا جاء اختيار موضوع البحث (اغتيال عمر بن جلون وأبعاده السياسية في المغرب)، وتهدف الدراسة إلى الإجابة عن سؤال جوهري: ما ظروف وأبعاد اغتيال القيادي اليساري عمر بن جلون على الحياة السياسية في المغرب؟ ومن ذلك السؤال تنبع مجموعة أسئلة فرعية هي كما يأتي:

١- ما الأوضاع السياسية المغربية قبل عملية الاغتيال السياسي؟

٢- ما دور عمر بن جلون في قيادة اليسار المغربي وموقف نظام الحكم من نشاطه المتميز؟

٣- ما محطات الاغتيال السياسي في المغرب بعدّها من الوسائل المتاحة للعنف السياسي في تطور الحياة السياسية المغربية؟

٤- ما أبعاد عملية الاغتيال في حفظ التوازن السياسي في المغرب؟

٥- كيف تمّ استثمار عملية الاغتيال سياسيًا لصالح نظام الحكم المغربي؟

وللإجابة عن تلك الأسئلة عن طريق منهجية الدراسة التي اعتمدت المنهج التاريخي والوصفي التحليلي للدراسة، وللإحاطة بالموضوع تمّ تقسيمه إلى عدّة محاور تناول المحور الأول: تاريخ العنف السياسي في المغرب، وتضمن المحور الثاني: نشأة عمر بن جلون ونشاطه النقابي والسياسي، وجاء المحور الثالث على: أوضاع المغرب السياسية قبل عملية الاغتيال، في حين كرس المحور الرابع: عملية الاغتيال، ودرس المحور الخامس: الأبعاد السياسية لعملية الاغتيال، وأخيرًا جاءت الخاتمة بأهم استنتاجات الدراسة أملًا في أنْ تسهم تلك الدراسة في الكشف عن طبيعة النظام السياسي المغربي وكيفية استعماله الاغتيال السياسي كأحد الوسائل المتاحة في الحفاظ على التوازن المنشود بين القوى الفاعلة في الحياة السياسية المغربية التي تعدّ من السمات المهمة لنظام الحكم في المغرب.

المحور الأول: تاريخ العنف السياسي في المغرب

الاغتيال السياسي مصطلح لوصف عملية قتل منظمة ومتعمدة تستهدف شخصية مهمة ذات تأثير فكري أو سياسي أو عسكري أو قيادي، ويكون مرتكز عملية الاغتيال عادة أسبابًا عقائدية أو سياسية أو اقتصادية أو انتقامية تستهدف شخصًا معينًا يعدّه منظمو عملية الاغتيال عائقًا لهم في طريق انتشار أوسع لأفكارهم أو أهدافهم، ويرجّح الباحثون أنَّ القتل السياسي ظهر مع ظهور السلطة السياسية وأصبح مع مرور الزمن أسرع وأبسط وسيلة لإحداث التغيير السياسي، وينظر القاتل إلى الاغتيال كواجب تبرره حجج إيديولوجية ويصور قتله فضيلة وليس جريمة ومثل ذلك التبرير الإيديولوجي للقتل قد يعبر عنه بصيغ سياسية أو دينية أو بكليهما معًا، وأخطر نماذج الاغتيال السياسي هو انموذج الجماعات الدينية المتطرفة التي تطمح للسيطرة على أدوات التغيير السياسي المطلوب [١].

إما فيما يخص تاريخ الاغتيالات والعنف السياسي في المغرب بعد الاستقلال عام١٩٥٦فقد شهدت مجموعة من التصفيات الجسدية للمعارضين خارج القانون وصمتت عليها العدالة بأوامر عليا، وقد اتهمت كلّ أطراف العملية السياسية في المغرب من المؤسسة الملكية والأحزاب الوطنية بعمليات الاغتيال والتصفية، منها: اتهام الأحزاب الوطنية بتصفية عدد من قادة جيش التحرير المغربي[٢]، حتى حزب الاستقلال[٣] اتهم بتصفية المخالفين معه في الرأي عندما اتبع إستراتيجية الحزب الوحيد في المغرب، ويمكن إيجاز عدد أعمال العنف السياسي والمتهمين فيها للمدة١٩٥٦ –١٩٦٥[٤]:

١- عام ١٩٥٦ اغتيال عباس المسعدي قيادي في جيش التحرير واتهم باغتياله المهدي بن بركة أحد القادة التاريخيين للحركة الوطنية المغربية.

٢-بين الأعوام ١٩٥٨-١٩٥٩ أمر الأمير الحسن الثاني أحد قادة الجيش بقصف سكان المنطقة الشمالية من المغرب في الريف بكل أنواع الأسلحة؛ نتيجة انتفاضهم على تدهور الواقع الاقتصادي ومطالبتهم بحقوقهم المشروعة.

٣-عام ١٩٦٥ الملك الحسن الثاني اعطى أوامر لإعدام عدد من المتظاهرين بالرصاص الحي في الدار البيضاء.

٤-٢٩ تشرين الأول ١٩٦٥ اغتيال أهم معارض اشتراكي للملك الحسن الثاني ومن زعماء حركة العالم الثالث والوحدة الإفريقية هو المهدي بن بركة الذي اختفى في باريس واتهمت في تلك العملية المخابرات المغربية بإيعاز من الملك الحسن الثاني والتعاون مع الشرطة الفرنسية،

وكذلك المخابرات الإسرائيلية، ولا زالت قضيته محض جدل في تاريخ المغرب المعاصر؛ كون القضية لم تحسم فقد اتهمت عدة إطراف داخل المغرب وخارجها بقضية الاغتيال.

وفي السياق نفسه يذكر أنَّ المغرب قد فقد عددًا من الشخصيات السياسية والنقابية والعسكرية والرياضية المرموقة كان لها دور مهم في تاريخ المغرب في حوادث غامضة تلفّه الكثير من الأسرار[٥].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ المغرب بعد الاستقلال شهد بروز ثلاث قوى متمايزة ومتصارعة فيما بينها في الساحة المغربية الأولى: قوة القصر الملكي الملتفة حوله قوة الإقطاع وكان الملك الحسن الثاني مفكرًا ورائدًا لها، وقد أخذت تلك القوة بالعمل على الاستئثار بالسلطة، ولاسيما مقاليد الجيش والشرطة، أما القوة الثانية فهي الجناح المحافظ البرجوازي لحزب الاستقلال ذا النزعة الإسلامية السلفية الذي مثله علال الفاسي، وكل طرف اتبع إستراتيجية سياسية للمنافسة[٦]، وشخصيات أخرى، وقد دخل الحزب في تنافس بشأن الاستحواذ على السلطة مع المؤسسة الملكية واتباعها؛ كونه يعدّ صاحب الشرعية الوطنية في قيادة حركة المقاومة ضد الاحتلال ودوره المهم في تحقيق الاستقلال، لذا سعى لإقامة الحزب الواحد[٧]،أما القوة الثالثة فهي الجناح التقدمي اليساري وعلى رأسه المهدي بن بركة وعبد الرحيم بو عبيد وعمر بن جلون وغيرهم، وضم عناصر من جيش التحرير والمقاومة والطبقة العاملة المتمثلة بنقابة الاتحاد المغربي للشغل، تلك القوة ناهضت مناورات القصر في الاستحواذ على السلطة، وانصب الصراع بين القوى الثلاث على قضايا مهمة كان في مقدمتها قضية تصفية جيش التحرير من لدن القصر الذي عدّ وجوده مسًا للسلطة، على الرغم من أنّه كان يقاتل لاسترداد الصحراء والمناطق التي ما زالت تحت السيطرة الاستعمارية الفرنسية والاسبانية؛ كونه قوة مسلحة فأيّ طرف يكسبه يعني ترجيح كفّة الصراع على السلطة لصالحه، والقضية الأخرى للصراع هي قضية شكل نظام الحكم في المغرب فكل طرف يريد نظام حكم يجسد توجهاته السياسية[٨]، ونتيجة الاختلاف بين الأطراف الثلاثة بشأن شكل نظام الحكم اشتد الصراع والتنافس استعملت كل الوسائل السلمية والعنف بين الأطراف، وجميع الأطراف تستند على شرعية المقاومة ودورها في تحقيق الاستقلال؛ كون المغرب حقق الاستقلال بجهود المؤسسة الملكية وحركة المقاومة معًا المتمثلة بأحزاب الحركة الوطنية.

المحور الثاني: نشأة عمر بن جلون ونشاطه النقابي والسياسي

ولد عمر بن جلون عام ١٩٣٤ في (عين بني مطهر بناحية وجدة) وكان والده عاملًا في المكتب الوطني للكهرباء، تلقى دراسته الابتدائية والثانوية في المدينة نفسها، وبعدها التحق

بباريس، إذ تابع دراسته الجامعية فحصل على البكالوريوس بالحقوق ثم دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، وكذلك حصل على دبلوم المدرسة العليا بالبريد عام١٩٥٩، وعرفه المغاربة في باريس بأنّه مناضل، ونتيجة لنشاطه المتميز أصبح مسؤولًا حزبيًا في الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، وانتخب رئيسًا شرفيًا لطلبة المسلمين لشمال إفريقيا في باريس(٩).

وفي بداية الستينات شهد المغرب صعود التيار اليساري بعد عودة الطلبة المغاربة الذين كانوا يدرسون في فرنسا وكانوا يأملون أنْ يقدموا دورًا مهمًا في توجيه وتطوير الحياة السياسية والبحث عن دور في المشاركة في صنع القرار(١٠)، وكان نشاط عمر بن جلون –الذي عاد إلى المغرب– بارزًا في المطالبة بحقوق العمال حتى أصبح مديرًا بالنيابة للبريد في الدار البيضاء، ثم مديرًا إقليميًا في الرباط، وبذلك كان مناضلًا نقابيًا بين العمال، إذ قام بدور رئيس في الإعداد لإضراب موظفي البريد في كانون الأول ١٩٦١التي أدّى إلى الصدامات العنيفة مع السلطة، وعلى إثرها تعرض عمر بن جلون للتعذيب بعد اعتقاله(١١)، وبعد خروجه من السجن انضم إلى صفوف حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية(١٢) فقد انتخب عام ١٩٦٢ عضوًا في اللجنة الإدارية للحزب لتبدأ مرحلة جديدة أكثر تحديًا لأفكاره الثورية التي امتزجت بالانتماء الحزبي(١٣)، ونتيجة لنشاطاته النقابية والحزبية تعرض لعدد من المضايقات والاتهامات المختلفة منها في ١٧ تموز ١٩٦٣ تم اعتقاله مرة اخرى مع عدد من أعضاء حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بتهمة علاقاتهم وارتباطهم بمحاولة انقلاب على النظام وتمّ سجنهم وتعذيبهم وحكم على عدد منهم بالإعدام، ولاسيما بعد اقتحام مقرّ الأمانة العامة للحزب وألقت على مَنْ كان حاضرًا في الاجتماع الذي كان يدرس الأوضاع العامة في البلاد(١٤). وفي ١٤اذار ١٩٦٤حكم عليه بالإعدام مع عدد من رفاقه بالحزب، وكانت الغاية من تلك المحاكمات وحملات القمع هو تصفية خصوم المؤسسة الملكية ولاسيما حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ذو التوجه الاشتراكي اليساري، وبالأخص بعد حصول الجزائر حديثًا على الاستقلال عام ١٩٦٢ وقيام حكم اشتراكي فيها وتأثر المغاربة بهم ممّا شكّل خطرًا على النظام الملكي المغربي(١٥).

وفي السياق ذاته عاش المغرب أزمة سياسية حادة بين المؤسسة الملكية وأحزاب المعارضة التي تمثلت بحزبي الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذين يمتلكون القوة البرلمانية القوية التي أحدثت إرباكًا في الساحة السياسية، بإحداث اضطرابات وانتفاضات واسعة في العديد من المدن المغربية، ولا سيما بعد فشل الملك في تشكيل حكومة وحدة وطنية(١٦)، إلا أنَّ الملك الحسن الثاني أدرك بأنّه لابدّ من الخروج من الأزمة وعدم بقاء حالة الاحتقان السياسي الذي يعيشه المغرب ففي ١٤ نيسان ١٩٦٥ وبمناسبة عيد الأضحى اصدر قرارًا بالعفو عن

السجناء السياسيين جميعًا المتهمين بمؤامرة عام ١٩٦٣ وشمل ذلك العفو ابرز قيادات حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ومنهم عمر بن جلون وغيره من قيادات الحزب وكان لتلك المبادرة آثار ايجابية على الأوضاع في المغرب(١٧). وعلى الرغم من ذلك استمر عمر بن جلون بنشاطه السياسي والنقابي ففي ٩حزيران١٩٦٦تمّ اعتقاله وصدر حكم عليه قضائيًا بالسجن لمدة عام بتهمة تحريض قيادة إضراب الطلبة (١٨).

وأسهم عمر بن جلون بعد الإفراج عنه في صياغة عدد من الوثائق والأدبيات لعل أبرزها: المذكرة التنظيمية عام١٩٦٥ ثم الدراسة التي أنجزها بشأن الطبقة العاملة المغربية سنة١٩٦٧ والتي يمكن عدّها كأهم مؤشر على تحول الحزب الوطني للقوات الشعبية نحو الفكر الاشتراكي(١٩) التي كان رائدها عمر بن جلون الذي دعا إلى تعميق الوعي الجماهيري وممارسة النضال السياسي والمطالبة على المستويات كافة وعلى وفق قواعد وأسس ديمقراطية ممكنة(٢٠).

وكان له دور مهم في الوحدة بين نقابة الاتحاد المغربي للشغل وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية إذ تمكن من تأسيس المكتب السياسي في١١أب١٩٦٧للنقابة لتوثيق العلاقة بين النقابة والحزب وأكد عمر بن جلون أنَّ الطبقة العاملة المغربية تعاني أكثر من نتائج الانحراف ومواقف الانتهازية والتردد التي تعرضت إليها قيادة العمل النقابي وطالب بإعادة النظر بوضع الطبقة العاملة وضرورة النضال للنهوض بذلك الواقع، وكان هدف عمر بن جلون من تلك الوحدة هو دعم الحزب بنشاطه وإعادة هيكله التنظيمي على رؤى جديدة وكذلك لتجاوز أعمال العنف السياسي والتحديات التي واجهت قيادات الحزب(٢١).

وترأس عمر بن جلون في تشرين الأول ١٩٦٨صحيفة (فلسطين) وكان له دور مهم فيها فكان يكتب افتتاحيتها ومقالات باللغتين العربية والفرنسية تعميقًا للوعي بالقضية الفلسطينية في صفوف الشعب المغربي، وكان يهتم بكفاح الشعب الفلسطيني ومناهضته للأصوات الصهيونية الداعمة للمخططات الإسرائيلية، فضلًا عن أنّه عدّ القضية الفلسطينية قضيته وكونها تندرج ضمن النضال لتصفية بقايا الاستعمار(٢٢).

وفي السياق نفسه كان نشاط عمر بن جلون كبيرًا بحيث كان له تأثير على مواقف حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ولاسيما خلال مدة بداية السبعينات ومن تلك المواقف رفض الحزب دستور عام١٩٧٠ الذي عدّه لا يرسخ في بناء ديمقراطية حقيقية تتلاءم مع مطامح ورغبات الجماهير الشعبية، ورفض الحزب دستور عام ١٩٧٢مبررًا موقفه بأنَّ الدستور لا يمكنه من المساهمة في تحقيق أيّ سياسة تحررية لبناء التنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٣)، ونتيجة تلك المواقف جعل الحزب يكسب شعبية مهمة؛ لأنّها قريبة من مطالب الشعب المغربي وتوجهاته

في الإصلاح وبدأت شعبية الحزب تقلق المؤسسة الملكية ومن حولها من الأحزاب الموالية للملك الحسن الثاني الذي اتبع إستراتيجية الاضطهاد والمحاكمات التعسفية [٢٤]، وبناءً على تلك المواقف التي رافقتها إضرابات وإحداث دموية تمثلت بحدوث انفجارات في الدار البيضاء في عام ١٩٧٣ التي قادها اليسار الماركسي، وعلى إثرها تمّ اعتقال عمر بن جلون في آذار ١٩٧٣ بعدّه ابرز قيادات ذلك التيار واتهم بأنّه يحرض ضد الملك وذلك ما أكده الملك الحسن الثاني قائلًا: **(اتهموني بأنّي ملك دكتاتوري، وحاكم من القرون الوسطى ويجمع السلطة بيديه ويتصرف في كل صغيرة وكبيرة، هذه الاتهامات من القوى المعادية تريد أنْ تقضي على التجربة الدستورية المغربية لأنّها فريدة ليست في إفريقيا وحدها بل في معظم دول العالم الثالث دولة ملكية تحاول التنمية دون التخلي عن الديمقراطية)** [٢٥] .

وقد ألقى الملك أحداث عام ١٩٧٣ على اليسار الماركسي وعلى إثرها تمّ حظر حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية لمدة أربعة أشهر والتي سميت تلك الأحداث بثورة اليسار ١٩٧٣التي رافقها حدوث اشتباكات مسلحة في عدّة مناطق من المغرب، وتعامل الجيش بقسوة وقعت على إثرها خسائر كبيرة في الأرواح [٢٦]، وعلى إثر تلك الأحداث قامت السلطات المغربية بحملة اعتقالات واسعة للمنتمين للتيار الماركسي في المغرب بتهمة التقارب مع النظام الجزائري ضد نظام الحكم المغربي، ولاسيما بعد أنْ عثر الجيش المغربي على أسلحة في مستودع سري قرب الحدود المغربية الجزائرية، وبسبب تكاتف قبائل الريف مع نظام الحكم المغربي فقاموا بالإبلاغ عن مكان تلك الأسلحة وتمّ مصادرتها، وقد اتهم اليسار الماركسي بالتحضير للثورة ضد العرش المغربي، وتعرض عمر بن جلون للتعذيب القاسي، وكانت تهمته أنّه يقود تنظيمًا سريًا ضد النظام[٢٧].

واستمر نشاط عمر بن جلون بعد الإفراج عنه عام ١٩٧٤، ففي٢٣ تشرين الثاني ١٩٧٤ إذ تسلم إدارة صحيفة المحرر لسان حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الذي انشق من حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية[٢٨]، وكانت إدارته للصحيفة أنْ جعلها من طليعة الإعلام المعارض، وكانت افتتاحية الصحيفة مدرسة في الخطاب السياسي الناقم على النظام السياسي والطبقي[٢٩]، وانضم عمر بن جلون إلى الحزب الجديد الأقرب إلى أفكاره وتوجهاته الاشتراكية، ونتيجة مكانته بين أعضاء الحزب انتخب عضوًا في المكتب السياسي للحزب في بداية عام ١٩٧٥ و في كانون الثاني من العام نفسه أقدم على نشر المناقشات الداخلية للمؤتمر الاستثنائي لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في جريدة المحرر في خطوة لتجسيد الفكر الديمقراطي داخل الحزب[٣٠]. ويعدّ المؤتمر أحد أهم وثيقة لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات

الشعبية وكان لعمر بن جلون دور مهم بإعدادها وقد حددت هوية الحزب واختياراته الإيديولوجية قوامها الاشتراكية العلمية التي تدعو إلى الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والتوزيع العادل لخيرات البلاد وأنْ يكون جهاز الدولة محايدًا، وشكّل تحريره للتقرير الإيديولوجي للمؤتمر الاستثنائي لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية أوج ملكاته النضالية [٣١]، وذلك ما يخالف توجهات نظام الحكم المغربي لذا شكّل توجه عمر بن جلون تحديًا لأسس وثوابت النظام السياسي المغربي.

وممّا تقدّم نجد أنَّ نشأة القيادي اليساري الاشتراكي عمر بن جلون نشأة ثورية تبحث عن فرصة لتغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المغرب بعد الاستقلال لكنها واجهت تحديات كبيرة أبرزها العنف السياسي سواء الاعتقال أو الأحكام التعسفية وغيرها، وكان يوصف نشاطه بالنضال ويجب الاستمرار مهما كانت الظروف وقد أكد على الحفاظ على ثوابت وقيم النضال وذلك ما عبر عنه قائلًا: **(إنَّ النضال هو مسالة أخلاق وكل من انحطت أخلاقه واستسلم للملذات فلا يحق له أنْ يكون مناضلًا، وإنَّ من انحرف أخلاقيًا وسياسيًا لا يمكن أنْ يعيش وراء قضبان السجون)**[٣٢]، فضلًا عن ذلك فقد هيمن اليسار على المشهد السياسي في المغرب ببداية السبعينات ولم يكن اليسار فكرة فحسب بل كان للفكرة رجالات يدافعون عنها ويناضلون لأجل بلورتها على ارض الواقع، وكان عمر بن جلون ابرز ممن يثيروا الجماهير العمالية والطلبة بضرورة مواصلة النضال لتحقيق مبادئه الاشتراكية، ولاسيما في افتتاحياته في صحيفة المحرر التي بينت شراسته وقوة تأثيره على الساحة السياسية المغربية [٣٣].

واستمر سعي عمر بن جلون ورفاقه بكل الوسائل المتاحة للتعبير عن توجهاتهم في التغيير والإصلاح سواء بالإضرابات والتظاهرات السلمية للمطالبة والمساهمة في بناء المغرب ببناء مؤسسات ديمقراطية سليمة، فضلًا عن أنّه عبّر عن معارضته لتوجهات الطبقة الحاكمة المغربية في تفسيرها للبناء الديمقراطي وكان من نتائج تلك المعارضة الاعتقال وإصدار الإحكام التعسفية إلا أنَّ كل تلك الإجراءات لم تثنيه عن مواصلة نشاطه الفكري والحزبي والنقابي.

المحور الثالث: أوضاع المغرب السياسية قبل عملية الاغتيال

إنَّ تاريخ المغرب المستقل هو تاريخ صمود مجتمع كان مستعمرًا ليتولى مقاليد السياسة الوطنية وذلك بوساطة عناصر كانت تملك القدرة على التعبئة الجماهيرية، وكانت التجربة المغربية في عملية بناء الاستقلال مليئة بالأحداث المضطربة وكانت تلك الانعكاسات عميقة على حركة تطور المجتمع، فضلًا عن ذلك أحدثت تغييرات في الرقعة السياسية إلى حدّ قد يصعب التعرف عليها[٣٤].

وبناءً على تلك المعطيات فقد شهد المغرب للمدة ١٩٦٥-١٩٧٥ جمودًا سياسيًا انماز بتعطيل البرلمان بإعلان حالة الاستثناء (الطوارئ) ١٩٦٥[٣٥] من قبل الملك الحسن الثاني (١٩٦١-١٩٩٩) مما كان لها انعكاس على مجمل الحياة السياسية المغربية بحيث جمد وأضعف أنشطة الأحزاب السياسية[٣٦] وبينت تلك الأحداث مدى عمق الأزمة التي يعاني منها المغرب والمتمثلة في اختلاف وجهات النظر في بناء المغرب بعد الاستقلال بين المؤسسة الملكية وأحزاب الحركة الوطنية، فكان الصراع يدور بشأن كيفية إيجاد توافق بين العرش المغربي وبين المطلب الرئيس الذي اتحدت عليه القوى السياسية مع العرش عند مقاومة المحتل وهو إقامة نظام ديمقراطي عصري اقل ما يؤدي إليه الحدّ من سلطات الملك[٣٧].

وكان من نتائج استمرار حالة الاستثناء هو تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى تظاهرات وصدامات عنيفة بين الأمن والشرطة أدت إلى القضاء على التظاهرات الطلابية والفلاحية بقوة، إذ اعتقل على إثرها أكثر من مئة شخصٍ من قادة التظاهرات[٣٨].

وكان لابدّ أنْ يؤدي ذلك التدهور في الأوضاع مع الفراغ السياسي إلى تفشي حالة عدم الاستقرار السياسي والتي تمثلت بوقوع أحداث مهمة أبرزها[٣٩]:

١- اضرابات عمالية بلغت ذروتها في أحداث نيسان وتموز من عام ١٩٦٧ادت إلى اعتقالات في صفوف نقابة الاتحاد المغربي للشغل.

٢- تزايد نشاط الحركة الطلابية بعقد مؤتمرات كانت تسفر عن مطالب أخذت تتزايد إلى أنْ رأت الحكومة منعها في ١٤ايلول١٩٦٧.

٣- بدأت القلاقل تمتد إلى القبائل في منتصف عام١٩٧٠فقد جرت اشتباكات دامية بين قبائل البربر في منطقة عين لوح بالأطلس المتوسط بشأن ملكية مراعي، وجرت اشتباكات أخرى بين الفلاحين وقوات الأمن في منطقة الغرب بشأن ملكية أراضي قبائل ولد خليفة، وفي كانون الثاني١٩٧٠ تواترت شائعات بشأن فشل محاولة انقلاب عسكري قام بها الجيش المغربي وتلك هي المرة الأولى التي يظهر فيها الجيش على المسرح السياسي الذي كان يحسب الحليف الأمين لخدمة العرش.

٤- شهد أيضًا عام١٩٧٠تحولات مهمة بالنسبة إلى التيار اليساري المغربي، ففي ٢٣آذار١٩٧٠حدث انشقاق في حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية سمي باسم منظمة ٢٣مارس، فضلًا عن ذلك حدث انشقاق في حزب التحرر والاشتراكية(الشيوعي)، في ٣٠أب١٩٧٠سمي (بمنظمة إلى الإمام)، واتهمت تلك المنظمتين اليساريتين بتبنيها الثورة ضد نظام الحكم المغربي وقلبه[٤٠].

وبالمقابل طوال سنة ١٩٧٠مضى الملك الحسن الثاني في صياغة النموذج الديمقراطي الذي يراه مناسبًا للمغرب من وجهة نظره، وذلك بإعلان دستور جديد للبلاد في ٨ تموز ١٩٧٠ والذي عارضته أحزاب المعارضة، وعدّته ترسيخ مبدأ للحكم المطلق[٤١]، وإمعانًا في تجاهل مطالب أحزاب المعارضة في الإصلاح وتجاوز الأزمات تكاثرت اثناء تلك المدة الاعتقالات وأعمال الاختطاف في صفوف المعارضة بتهمة التآمر على النظام الملكي، وجرت محاكمات في الرباط ومراكش[٤٢]، وفي مثل ذلك الجو السياسي المشحون بالتوتر قامت أول مؤامرة عسكرية لاغتيال الملك الحسن الثاني في ١٠ تموز ١٩٧١ على يد جنرالات مقربة من الملك في مدينة الصخيرات لقلب نظام الحكم الملكي، وإقامة نظام جمهوري، وقد تمكن من إفشالها وكانت لتلك المؤامرة انعكاسات مهمة على المسرح السياسي المغربي فللمرة الأولى بدا العرش المغربي مهتزًا[٤٣] ولاسيما أنَّ الجيش كان أهم قاعدة يعتمد عليها الملك لدعم حكمه، وكدعامة وحماية للنظام من أيّ خطر[٤٤]. وقد وجّه الملك الحسن الثاني انتقادًا لاذعًا لقادة الأحزاب السياسية والنقابية في خطاب له غداة محاولة الانقلاب في ١١تموز ١٩٧١ قائلًا: **(إنّنا نتوجه إلى الزعماء السياسيين والى القادة النقابيين ونقول لهم إنّنا جنينا ثمار ما بذروه مما كتبوه في الصحف وما أرخوا فيه إلى أنَّ المغرب في طريقه إلى الانهيار، وبهذا فإنّكم تحفرون قبوركم بأيديكم لو أنَّ العسكريين المتمردون وصلوا إلى السلطة فإنّهم لن يكونوا على مستواكم فلن يدعوكم لمشاركتهم السلطة لأنّكم لا تفهمونهم ولن يتوصلوا إلى فهمكم مطلقًا بل يمكن أنْ تكونوا أول ضحاياهم، ولأنّكم تشكلون الرأي العام المغربي سواء مباشر أو ببثّ الإشاعات خذوا حذركم إذا قررتم الربح فلن تحصدوا إلا العاصفة)**[٤٥]. وبذلك يتضح مدى تفاقم الأوضاع العامة في المغرب ممّا زاد من عزلة النظام الملكي وفشل سياسته في إدارة البلاد وكان له تداعيات خطيرة على الحياة السياسية في المغرب تمثلت فيما بعد بمحاولة انقلاب عسكرية ثانية في ١٦آب ١٩٧٢ التي قام بها الجنرال محمد اوفقير[٤٦] المقرب من الملك وكان من ابرز وسائل القمع ضد معارضي ومنتقدي النظام والمتهم بعمليات التصفية والاغتيال السياسي الذي ترسخت شخصيته في ذهن السياسيين المغاربة بتاريخ من القمع [٤٧]. وتجدر الإشارة إلى أنَّ المحاولتين أثبتت عدم وجود أيّ علاقة بين قادة الانقلابيين والأحزاب السياسية المعارضة التي لم يكن لديها فكر انقلابي، وذلك ما كان أحد أهم أسباب فشل المحاولتين الانقلابيتين [٤٨].

وممّا تقدّم نجد أنَّ أوضاع المغرب تمرّ بمنعطفات خطيرة وغير مستقرة وذلك ما أكده حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية فقد ذكر في بيان له في١٩ آب١٩٧٢جاء فيه: **(جاءت حوادث الانقلابات العسكرية أقوى من كل مفاوضة وأفجع من كل إنذار جاءت لتفرز تاريخيًا**

الخطأ من الصواب ولتعطي لنظراتنا في بعضنا مدلولًا جديدًا في الوقت الراهن... والواقع الذي لا رجوع فيه هو أنَّ المغرب يعيش على فوهة بركان من جراء السياسة العمياء المفروضة على جماهيره في جميع ميادين الحياة الوطنية)[٤٩].

وفي السياق ذاته شهدت نهاية عام ١٩٧٢ وبداية عام ١٩٧٣ إضرابات كبيرة قام بها الطلبة والعمال والفلاحون نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية، فضلًا عن ذلك حصل اضطراب امني خطير، إذ انفجرت أربع قنابل في مدينة وجدة والدار البيضاء في آذار ١٩٧٣ فقد وضعت قنبلة بسيارة القنصل الأمريكي في الرباط[٥٠]، وحدثت أعمال عنف دامية في عدد من مناطق المغرب مثل: مدينة خنيفرة والدار البيضاء بين عناصر مدنية مسلحة والجيش المغربي[٥١]، ونتيجة تطور تلك الأحداث قامت السلطات المغربية بحملة اعتقالات واسعة للمنتمين للتيار الماركسي في المغرب بتهمة التعاون مع النظام الجزائري ذي التوجه الماركسي الاشتراكي آنذاك ضد نظام الحكم المغربي [٥٢]،وفي السياق ذاته اتخذت السلطات المغربية قرارًا يقضي بمنع حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية من ممارسة أيّ نشاط وقامت بحملة تفتيش على مكاتب الحزب في مدينة الرباط وغيرها من المدن صاحبها حملة اعتقالات من بينهم عمر بن جلون فقد تعرضوا لأنواع التعذيب اضطر على إثر تلك الأعمال إلى مغادرة البلاد عدد من أعضاء الحزب[٥٣].

وفي عام ١٩٧٤ اتبع الملك الحسن الثاني سياسة جديدة للخروج من الأزمة التي عانى منها نظام الحكم بالتوظيف السياسي لقضية الصحراء وتحقيق الإجماع الوطني المغربي (المسير الخضراء)[٥٤]، واتباع سياسة الانفتاح السياسي على أطراف الساحة السياسية المغربية أبرزها: إطلاق سراح المعتقلين بأحداث آذار ١٩٧٣ ففي ٢٦ آب ١٩٧٤ أطلق سراح عمر بن جلون وأسندت إليه رئاسة تحرير جريدة المحرر وإدارتها[٥٥]. وكان موقف الأحزاب السياسية المغربية هو الولاء والتضامن مع السلطة والتأكيد على مغربية الصحراء وكونها قضية مهمة يجب أنْ تكون فوق كل الخلافات السياسية، وبهذا نجح الملك الحسن الثاني في الاستفادة من موقف الأحزاب وتهدئة الأوضاع المتوترة وإيجاد نوع من التوازن بينه وبين الأحزاب المعارضة مع ترجيح كفة الملك الذي ظهر بصورة البطل المنقذ للوطن [٥٦].

ويتضح ممّا سبق أنَّ الحياة السياسية المغربية كانت تتماز آنذاك بعدم الاستقرار وأنّه توجد أزمة متفاقمة بين النظام الملكي من جهة، وبين الأحزاب السياسية و التيارات الفكرية من جهة أخرى، وأنَّ الأحداث أثبتت بأنَّ الأوضاع العامة في المغرب تتجه نحو حدوث خلل في نظام التوازن بين القوى وأطراف النظام السياسي المغربي، وذلك ما يهدد وضع النظام الملكي

المغربي التي تسعى بكل الوسائل للمحافظة على ذلك التوازن الذي يضمن مكانة الملك واستقرار الوضع السياسي المغربي.

المحور الرابع: عملية الاغتيال

ثمة اتفاق عام بين غالب الباحثين أنَّ العنف يصبح سياسيًا عندما تكون أهدافه سياسية أو دوافعه سياسية، على الرغم من الاختلاف بينهم في تحديد طبيعة ونوع تلك الأهداف وطبيعة القوى المرتبطة بها وبذلك يكون وسيلة للتعبير عن الرأي السياسي والحصول على الشرعية السياسية لتحقيق هدف سياسي [٥٧] .

وفي سياق العنف السياسي في المغرب فإنَّ عمر بن جلون وآخرون من قيادات التيار الماركسي في المغرب قد تعرضوا لمحاولات اغتيال اتهمت فيها السلطات الأمنية المغربية، ولاسيما أنَّ عمر بن جلون اخذ يسعى إلى الاشتراك بحوار بين الماركسيين والتيار الإسلامي لحلّ المشاكل بين الطرفين ممّا يهدد توجهات النظام، ففي ١٣كانون الثاني ١٩٧٣تم إرسال طرد ملغوم له إلا أنَّ عمر بن جلون تمكن من إبطال مفعوله فأصيب بجروح بليغة نتيجة انفجار الطرد ولم يقتل[٥٨] . وذلك يدل على أنَّ نشاط عمر بن جلون السياسي والنقابي أخذ يشكل تهديدًا لنظام الحكم المغربي وبذلك يجب تصفيته وإبعاده عن الساحة السياسية المغربية فقد كان ينتقد ويشهر بصحيفة المحرر الانتهازيين والأغنياء والاستغلاليين، وإصراره على مواصلة نشاطه في السعي على مواجهة أيّ توجّه يعرقل ويعطّل مسلسل بناء دولة الاستقلال على أسس تحررية وديمقراطية وشعبية[٥٩]، فقد أكد في صحيفة المحرر في ١٧ كانون الثاني ١٩٧٣ قائلًا: **(إنَّ الرسائل الملغومة لا ترهبنا وقافلة التحرر تشقّ طريقها بإصرار)**[٦٠].

فضلًا عن ذلك شهدت الحياة السياسية المغربية تنافسًا قويًا بين التيار الإسلامي وبين التيار الماركسي الذي عدّ عمر بن جلون ابرز رجالاته، ولاسيما ما ينشره في جريدة المحرر فقد عدّ التيار الإسلامي تلك المنشورات ضدهم، وشهدت الجامعات المغربية صراعات بين الطلبة وبين أنصار التيارين حتى وصل الأمر باستنجاد الطالبات بشباب الحركة الإسلامية لتخليصهن من تحرش الشباب الماركسيين، وقد وصف عدد من السياسيين الصراع بأنّه صراع بين كارل ماركس ولينين من جهة وسيد قطب من جهة أخرى[٦١]، وكشفت إحدى الوثائق التحقيقية أنَّ هناك اعتقاد لدى الشبيبة الإسلامية وأنَّ نشاط عمر بن جلون سيضيق الخناق على التيار الإسلامي لذا عمل عبد الكريم مطيع زعيم الشبيبة الإسلامية بالأمر إلى عبد العزيز النعماني بتشكيل خلية لاغتيال عمر بن جلون[٦٢].

وفي الوقت نفسه وقف عمر بن جلون ضد سياسة الملك الحسن الثاني الهادفة إلى استمالة حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بقواعد وشروط الملك بعد لقائه بزعيم الحزب عبد الرحيم بوعبيد الذي وافق على الدخول في عملية الانفتاح السياسي بعد استثمار قضية الصحراء عام١٩٧٤، إلا أنَّ عمر بن جلون رفض ذلك وطالب بضرورة تصفية الجو السياسي العام الداخلي وذلك بالإفراج عن المعتقلين السياسيين جميعًا، وانتخاب جمعية تأسيسية تتولى صياغة دستور جديد يعرض على استفتاء شعبي، وذلك ما يخالف توجهات الملك الحسن الثاني، وكذلك فشل عبد الرحيم بوعبيد في إقناع عمر بن جلون للعدول عن موقفه وضرورة الدخول في العملية السياسية الديمقراطية بالمشاركة في الانتخابات لكنه رفض وهدد بالاستقالة من الحزب، وبالمقابل تكلم الملك الحسن الثاني مع عبد الرحيم بوعبيد بحزم بشأن إزالة تأثير عمر بن جلون وأنَّ السلطة ستتكلف بذلك، لذا سارع عبد الرحيم بوعبيد بالاقتراح إلى عمر بن جلون الاستقرار لمدة في باريس لكنه استغرب من المقترح ورفض ذلك وأصر على الاستمرار في نضاله لأجل الطبقة العاملة والشعب المغربي، وذلك ما أثار حفيظة الملك والسلطة المغربية وضرورة التفكير بتصفية وإبعاد هذه الشخصية من الحياة السياسية المغربية[٦٣].

وفي صباح يوم الجمعة الموافق١٨كانون الأول ١٩٧٥ الساعة الثانية بعد الظهر ترجل عمر بن جلون من سيارته نوع رينو من أمام منزله في مدينته وجدة كان ينتظره شابان ملتحيان في العشرينات من العمر هما مصطفى خزار واحمد سعيد لنصحه لأجل عدم الترويج لفكره الماركسي، لان ذلك التوجه ضد الإسلام ومبادئه[٦٤] وبادراه بالتحية وردّ عليهما وبعدها جرى نقاش فيما بينهما لكن التوتر خيم على اللقاء فقد ابدى عمر بن جلون الغضب أثناء النقاش وقال لهم: **(مَنْ انتم حتى تتكلمان باسم الدين)**[٦٥] وبعدها انتهى النقاش الحاد بسقوط عمر بن جلون أرضًا بعد أنْ طعنه مصطفى خزار طعنة قاتلة أردته قتيلًا لينهي مسيرته بجريمة قتل مازالت أصوات يسارية تطالب بكشف الحقيقة عنها كاملة، ومعاقبة الأيادي التي حركت مرتكبيها من وراء الستار وأسهمت باغتياله، ومعدّ التقرير الإيديولوجي لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، بين تبريرات غير منطقية خارجة عن الأعراف والقيم الدينية والأخلاقية لأنّ القتل وإزهاق الروح لا مذهب له ولا دين له، وذلك ما عكس التصور التقليدي للسلطة في المغرب الذي مثّل المضمون السياسي الجنائي والأمني في المغرب [٦٦] .

وحاول مرتكبو الجريمة الهرب لكن تمكن القريبون من الحادث من الإمساك بالجناة وتسليمهم إلى الشرطة التي اتهمت الجناة بعملية الاغتيال بانتمائهم لتنظيم سياسي معين وعدّت الشرطة الجريمة جريمة اغتيال سياسي ذات توجه إسلامي وهو تنظيم الشبيبة الإسلامي، على

الرغم من نفي مرتكبو الجريمة انتمائهم لأيّ تنظيم إسلامي [٦٧]، وأثناء عملية التحقيق مورس أبشع أنواع التعذيب وكان تركيز البوليس السياسي هو وجوب اعتراف الجناة بأنّهم ينتمون لتنظيم الشبيبة الإسلامية لغرض إقحامهم بالقضية وتمّ لهم ذلك، ففي عام ١٩٨٠ تم إصدار الحكم بالإعدام على مصطفى خزار وأحمد سعيد، إلا أنّ الحكم لم ينفذ وتمّ سجنهم مع السجناء السياسيين في سجن (غليبة) وبعد ٢٧عامًا تم الإفراج عنهم بعد تشكيل هيئة الإنصاف والمصالحة[٦٨] فضلًا عن الحكم بالإعدام غيابيًا على زعيم الشبيبة الإسلامية عبد الكريم مطيع الذي هرب إلى السعودية ومنها إلى ليبيا ليبقى في المنفى [٦٩]. وكان قرار المحكمة عام ١٩٨١ ضد منفذي العملية وليس على أصحاب قرار الاغتيال بدعوة عدم إظهار الحقيقة، ولاسيما بعد رفض طلبات الدفاع استدعاء أصحاب القرار من خارج البلاد منهم عبد الكريم مطيع لذا بقي ملف القضية مفتوحًا ومتروكًا للتاريخ[٧٠]، وبالأخص أنّه تم توجيه الاتهام بعملية الاغتيال إلى كلّ من الحركة الإسلامية والى السلطة الملكية[٧١]. وفي الوقت نفسه قال مصطفى خزار المنفذ لعملية الاغتيال: أنا معتقل إسلامي سياسي سابق، فإنَّ الحركة الإسلامية ناصرت قضيتهم وفي الدفاع عنهم لحين تم الإفراج عنهم، حتى أنَّ ابرز قيادات التيار الإسلامي في المغرب عبد الاله بنكيران قال: **(أمن أجل كلب أجرب يحاكم خيرة شبابنا)**[٧٢]، ذلك التصريح فيه دلالات سياسية كثيرة وأكد في الوقت نفسه ميول الشبيبة الإسلامية للعنف والاغتيال السياسي لكل عنصر يقف وينافس مشروعهم السياسي، وأنّه يبين أبعاد الصراع الفكري في الساحة المغربية .

ومن جهة أخرى ذكر أثناء التحقيق الذي أجرته الشرطة أنَّ المؤامرة كانت اكبر وأوسع من اغتيال شخص واحد وهو عمر بن جلون بل أنَّ الأمر تعلق بالشروع في تصفية العناصر البارزة والنشطة جميعًا في حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وذلك اتضح بالعثور لدى المتهمين على لائحة تضم سبعين من اسماء كوادر الحزب المتقدمة، كون الحزب اتجه بعد المؤتمر الاستثنائي الذي كان لعمر بن جلون دور مهم في توجهاته السياسية، ولاسيما بعد لقاء زعيم الحزب عبد الرحيم بوعبيد بالملك الحسن الثاني والاتفاق على تدشين المسلسل الديمقراطي[٧٣] وبالأخص بعد إطلاق سراح المعتقلين من كوادر الحزب وبذلك أصبح الحزب أقوى مما كان عليه وبذلك أصبحوا عائقًا أمام نجاح الحركة الإسلامية والتنافس بينهما في البحث عن دور مهم في الساحة السياسية المغربية وذلك بإجهاض وإضعاف توجهات حزب الاتحاد الاشتراكي المتفقة مع المؤسسة الملكية [٧٤]. وفي عرف القانون الدولي لحقوق الإنسان فإنَّ الجرائم المرتبطة بالقتل خارج نطاق القانون غير قابلة للتقادم، لذا فإنَّ تطبيق مقتضيات العدالة الانتقالية لا يتنافى مع ضرورة الكشف عن الحقيقة الكاملة بشأن جريمة اغتيال عمر بن جلون

وضرورة جبر الإضرار المترتبة عن اغتياله سواء الأضرار التي لحقت بأسرة المغدور أو الأضرار السياسية التي لحقت بحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وتقتضي حفظ ذاكرة عمر بن جلون كونه ضحية من ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وبصفته وطنيًا وزعيمًا سياسيًا لحزب وطني كبير[٧٥].

ولابدَّ من الإشارة إلى أنَّ وثائق قضية الاغتيال قد اختفت؛ لحجب حقيقة المتآمرين الحقيقيين وعلى رأسهم عبد الكريم الخطيب زعيم حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية الموالي للمؤسسة الملكية الذي قدم المساعدة الكاملة للمتورطين في عملية الاغتيال والتستر على حقائق الجريمة، بما في ذلك عدم تصفية المدبر للعملية عبد العزيز النعماني؛ لئلا يضل هناك خيط رابط لكشف المخططين الحقيقيين[٧٦]، وبذلك كانت تلك القضية من القضايا إثارة للجدل في تاريخ المعاصر.

وبالمقابل سعت الحكومة المغربية وبتوجيه من الملك الحسن الثاني استمالة قيادة جمعية الشبيبة الإسلامية، ولاسيما زعيمها عبدالكريم مطيع بالضغط عليه بالقبول بالعمل السياسي على وفق قواعد وأسس وتوجهات النظام الملكي المغربي من دون الخروج عنها إلا أنَّ تلك المحاولات باءت بالفشل وأخفقت في كسبهم إلى جانب النظام، ولاسيما أنّهم كانوا يتلقون الدعم المادي من السعودية والكويت ومصر[٧٧].

ويتضح مما سبق أنَّ عملية اغتيال عمر بن جلون فيها ملابسات جنائية وسياسية متشعبة أسهمت في تطور الحياة السياسية المغربية فيما بعد، لذا كانت لعملية الاغتيال أبعاد سياسية مهمة على أطراف العملية السياسية المغربية سواء أحزاب سياسية أو مؤسسة ملكية أو شخصيات سياسية وفكرية، ولاسيما بعد اتباع أسلوب الاغتيال السياسي كأحد الوسائل السياسية في التنافس والصراع السياسي في المغرب.

المحور الخامس: الأبعاد السياسية لاغتيال عمر بن جلون

تتصف الحياة السياسية المغربية بوجود سلسلة من الأزمات والتوترات التي أدت في نهاية المطاف إلى حفظ التوازنات السياسية والإيديولوجية التي تركز عليها نظام الحكم المغربي ويسيرها بالبحث عن تعدد الفرقاء السياسيين والإيديولوجيين مما شكل منطقًا سياسيًا يسير الحياة السياسية، فضلًا عن ذلك عمل النظام على معطى جوهري مبني على قاعدة عدم ترك أيّ تنظيم أو قوة ما تتقوى على حساب باقي أندادها وخصومها فمن شأن ذلك رفع من رصيد أسهمها التفاوضية ووسع مستوى تجذره ومركزيته في الساحة المغربية [٧٨]، ولتجسيد تلك المعطيات لابدَّ من الإشارة إلى أنَّ المغرب شهد أثناء مدة الستينات والسبعينات الصراع على الحكم والسلطة بين

المؤسسة الملكية وأحزاب الحركة الوطنية وأبرزهم حزب الاستقلال وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ذو التوجه اليساري، وانماز ذلك الصراع في التنافس فيما بين الطرفين في منح الأولوية لمن سيحكم المغرب ويحدد اختياراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية ورافق ذلك الصراع بروز رهانات وتحديات إستراتيجية مهمة على الساحة المغربية والتي كان من أبرزها هيمنة التيار اليساري الماركسي بمكوناته وتياراته كافة على الساحة الإيديولوجية والفكرية والثقافية فكان له نفوذ كبير في تأطير الحركة الفكرية والثقافية والنقابية وتوجيهها وتعبئتها لتقوية أنصاره واستقطاب المتعاطفين والناقمين على الأوضاع العامة، وكانت الحركة الماركسية تندد بالخيار والتوجه الإصلاحي الذي تنتهجه أحزاب المعارضة الفاعلة في المغرب وفشلها في تحقيق التغير المنشود بما يخدم الواقع المغربي التي أكدت على عدم فاعلية أيّ تغيير بالوسائل الديمقراطية بل العمل لإسقاط النظام وإقامة جمهورية ديمقراطية شعبية [٧٩].

وفي السياق ذاته أدى الاحتقان في الصراع بين نظام الحكم والمعارضة بعدم التوصل إلى توافق بشأن نقاط مرجعية إيديولوجية وسياسية بشأن المسار الذي تبتغيه البلاد، فضلًا عن إهمال مشكلة تحقيق التنمية والتطور والقضاء على التخلف والأمية والفقر والبحث في كيفية اللحاق بالبلدان المتقدمة على حساب الصراع على السلطة السياسية والحكم في مرحلة تمكنت أثناءها العديد من الحركات الاشتراكية والقومية إلى سدة الحكم عبر قيامها بانقلابات عسكرية وسياسية أو تنفيذ اغتيالات في الكثير من الدول العربية وبلدان العالم الثالث[٨٠]، وذلك ما أثار قلق نظام الحكم، ولاسيما المؤسسة الملكية، فاتخذت مجموعة إجراءات لتطويق ومحاصرة التوجه الماركسي بكل الوسائل أبرزها العنف السياسي من الاعتقالات والاغتيال وغيرها من الوسائل، ووجب عليها البحث عن منافس وفرقاء جدد ينافسون التيار اليساري والحيلولة من دون سيطرته على الساحة المغربية وذلك التوجه توافق مع تشجيع بروز التيار الإسلامي المتمثل بالشبيبة الإسلامية[٨١] والسماح لها بالعمل في الساحة المغربية كمنافس للتيار اليساري، فتوحدت أهداف النظام ومصالحه في الحدّ من توسع القوى اليسارية وإضعافها عبر منافسها الجديد ومواجهتها ودعم القوى الإسلامية الناشئة وتوسيع نشاطها للإسهام في تحقيق التوازن بينها وبين التيارات اليسارية المتناقضة فكريًا وثقافيًا [٨٢]، وذلك يدخل ضمن إستراتيجية البحث عن تعدد الفرقاء السياسيين والايديولوجيين الذي يشكل منطقًا سياسيًا لطريقة اشتغال الأنظمة السياسية، إذ لا يجوز ترك أيّ تنظيم أو شخصية ما تتفوق شعبيًا على حساب باقي التيارات الفكرية والسياسية، الذي من شانه أنْ يرفع من رصيده في الساحة المغربية وذلك ما يجعله مناوئًا وخصمًا لنظام الحكم الشيء الذي يخالف المتعارف عليه في قواعد النظام السياسي المغربي، لذا استعدت

الحكومة المغربية إلى انتهاج عدة وسائل في مواجهة التيار الماركسي وتقليص مستوياته وتمدداته، بالاستعانة بالتيار الإسلامي والاستفادة منهم من الناحية العقائدية للحد من تأثير الحركات اليسارية [٨٣]، ولاسيما أنَّ الشبيبة الإسلامية تبنت في بداية نشأتها محاربة الإلحاد الذي بثّه اليسار الماركسي في أوساط الشباب المغربي متهمة إياه بالاعتداء على حرمات الإسلام وذلك النشاط كانت تقدم خدمة غير مباشرة ومن دون قصد لمؤسسات النظام الملكي[٨٤].

وفي السياق ذاته تطور نشاط الشبيبة الإسلامية إلى العمل السياسي في منتهى السرية ليس ضد الحكومة المغربية وإنما ضد أحزاب المعارضة التي ترفض الاندماج والتفاهم معها[٨٥]، وبالمقابل اتبعت السلطات المغربية سياسة التغاضي عن نشاط الشبيبة الإسلامية التي بدورها استفادت من تلك السياسة نتيجة تلاقي هدفها المعلن مع هدف وتوجهات الحكومة المغربية في كسب سكوت الأخيرة، الأمر الذي زاد من نشاطها وحضورها الكبير في الوسط الطلابي في الجامعات ونتج عن ذلك وقوع مصادمات عنيفة بين طلاب التيارين الإسلامي والماركسي في الجامعات والمعاهد[٨٦]، وشددت جمعية الشبيبة الإسلامية في خطابها السياسي ضد النظام الملكي الذي لم يكن يتوقع تطور ذلك النشاط إلى أنْ يكون تيارًا إسلاميًا معارضًا يتحدى المشروعية الدينية للنظام الملكي المغربي الراسخة والمتجذرة تاريخيًا[٨٧] وذلك ما شكّل تهديدًا لشرعية النظام السياسي الدينية الأمر الذي يستوجب تحرك الحكومة على عدّة جبهات لمعالجة الموقف بقوة لذا جاءت حادثة اغتيال عمر بن جلون عام١٩٧٥فرصة مهمة لنظام الحكم وعلى رأسه المؤسسة الملكية التي أعادت ترتيب قواعد التوازن بين أطراف الحياة السياسية المغربية الفاعلة باستغلال تلك الحادثة وتوظيفها بما يخدم توجهات النظام، لذا سارعت بتوجيه الاتهام لجمعية الشبيبة الإسلامية وسط حملة إعلامية مضادة ضدها بتوجيه الاتهام المباشر عليها باغتيال عمر ين جلون بعد أنْ كانت تغضّ الطرف عن نشاطها الأمر الذي كلفها ثمنًا باهظًا وذلك بإصدار أحكام الإعدام على قيادة الجمعية وتمّ اتهام الجمعية بتدبير عملية الاغتيال؛ كون الجماعة التي نفذت عملية الاغتيال قد تشكلت داخل جمعية الشبيبة الإسلامية على الرغم من نفيها لمثل تلك الإعمال[٨٨].

وقدّمت تلك التطورات المتشعبة خدمة مزدوجة للنظام الملكي، فقد تخلص النظام من نشاط وتوجهات القيادي الماركسي عمر بن جلون وهو شخصية باتت مقلقة ومعارضة قوية من قيادات حزب الاتحاد الاشتراكي المعارض صاحب القاعدة الجماهيرية الكبيرة في الساحة المغربية من جهة، وعملية الأحكام القانونية بملابسات القضية فقد تخلص النظام الملكي من جهة ثانية من نشاط وتوجهات الحركة الإسلامية ورئيسها عبد الكريم مطيع التي تحول نشاطها فيما بعد إلى

توجه معادٍ للنظام الملكي، ولاسيما بعد تعرض كوادر الجمعية إلى حملة اعتقالات واسعة واتباع سياسة القمع والعنف من قبل السلطة والتي كان لها دور مهم في تشتيت تنظيم الجمعية وحدوث خلافات في الرؤى الفكرية بشأن المواقف السياسية بين قيادات الحركة الإسلامية في المغرب، وبذلك كانت آليات النظام الملكي لا تسمح للتيار الديني بالعمل كحركة سياسية يمكن أنْ تشكك في ممارساته الدينية أو تنازعه سلطاته، أي: كان النظام يريد حركة إسلامية نابعة منه وتابعة إليه وليس من خارج النظام منافسة له[٨٩]. لذا جاءت عملية الاغتيال بظروف ملائمة للنظام للتخلص من عمر بن جلون ومن قيادات التيار الإسلامي التي تزايد نشاطها في الساحة السياسية[٩٠]، وكان من أهم الأبعاد السياسية لقضية الاغتيال هو الانقسامات التي حدثت في الحركة الإسلامية المغربية وتغيير مواقفها على خلفية الإجراءات التي أعقبت عملية الاغتيال فقد انقسمت الحركة الإسلامية إلى ثلاث مجموعات[٩١] :

١- مجموعة ساندت عبد الكريم مطيع ودعمت موقفه وظلت تعمل في إطار الشبيبة الإسلامية إلى غاية عام ١٩٨١.

٢- منظمة المجاهدين بقيادة عبد العزيز النعماني التي تبنت أسلوب الكفاح المسلح ضد نظام الحكم المغربي، وقد تعرض عناصرها للاعتقال على إثر الكشف عن ارتباطهم بعملية تهريب الأسلحة إلى المغرب عن طريق الجزائر عام١٩٨٢ بعدها تلاشت تلك المجموعة وتفرق أعضاؤها[٩٢].

٣- مجموعة ترفض الانحياز إلى أيّ من الطرفين وتدعو إلى التبيين في الاتهامات في عملية اغتيال عمر بن جلون والانتقادات المتبادلة واتباع منهج الديمقراطية؛ كونها وسيلة شرعية وقانونية يمكن إيصالها إلى السلطة، وكذلك نبذ العنف بكل إشكاله وقد أدانت نشاطها مع الشبيبة الإسلامية المتهمة بعملية الاغتيال، وأقرت مبدأ الحوار والاعتراف بالرأي الأخر والتعددية الفكرية والسياسية، واعترفت بالشرعية الدينية والدستورية للنظام الملكي، وابرز قياداتها: عبد الاله بنكيران ومحمد يتم وغيرهم الذين رسخوا تجربة الإسلام السياسي المغربي والقبول بقواعد وشروط النظام[٩٣].

ويتضح مما تقدّم أنَّ ذلك الانقسام قد أضعف التيار الإسلامي، فضلًا عن المحاكمات والاعتقالات في صفوفه، ممّا كان له تأثير في قسم من الحركة الإسلامية التي أدت الى الرضوخ والقبول بقواعد النظام والسعي الجاد؛ لكسبه والسماح لهم بالعمل بعد تقديم ولاء الطاعة للنظام.

وكان لعملية الاغتيال نتائج وأبعاد على التيار الماركسي ذي التوجه الاشتراكي فقد أكد الحزب في نظرته للبناء الاشتراكي أنّه لا يقلد التجارب الأجنبية وإنّما يطبق الاشتراكية بما يلائم

الواقع المغربي وخصوصيته الحضارية والإسلامية والابتعاد عن المنهج الثوري وتبنيه مبدأ الوصول إلى السلطة الذي يتم بالممارسة الديمقراطية في ظل نظام ملكي دستوري، وذلك ما رفضه عمر بن جلون[٩٤]، وبذلك يهدف ذلك التوجه إلى تحقيق الاشتراكية بوساطة الديمقراطية، والانتقال من معارضة النظام السياسي إلى معارضة السياسات المنهجية للحكومة [٩٥] . وبذلك نجد أنَّ حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية هيّأ الأرضية المشتركة بينه وبين السلطة على وفق مبدأ التوافق والحوار والعمل السياسي في تطبيق الاشتراكية بما يلائم توجهات النظام السياسي المغربي، على الرغم من عدم تطابق أوضاع المغرب السياسية لطموحات وتوجهات الحزب وقد بيّن الأمين العام للحزب محمد بو عبيد ذلك قائلًا: **(إنَّ الاختيار الديمقراطي أصبح اختيارًا شعبيًا والتزامًا وطنيًا ودوليًا لا يقبل التراجع... كون التجربة الديمقراطية تتطلب كفاحًا متواصلًا، ولا يمكن أنْ تأتي الديمقراطية كاملة ونزيهة بين لحظة وضحاها، لكن مادام باب الديمقراطية مفتوحًا في المغرب، ولو مبدئيًا أو نظريًا، فيجب أنْ نحاول العمل على تصحيح هذه الديمقراطية، والعمل على أنْ يدرك المسؤولون أنَّ الديمقراطية هي أفضل نظام)** [٩٦].

ويتضح ممّا تقدّم أنَّ عملية الاغتيال وما رافقها من إجراءات قمعية قدمت عدّة رسائل سياسية للفاعلين والقوى السياسية المغربية جميعًا أبرزها أنّه من الممكن استعمال الاغتيال السياسي كأحد الوسائل المتاحة للعنف السياسي التي تعدّ أهم وأسرع طريق للاستحواذ على السلطة بتصفية كل تهديد أو خطر على النظام السياسي المغربي، وأنّها أعطت سمة مهمة للحياة السياسية المغربية وهو أنَّ الاغتيال السياسي قد يدخل ضمن قواعد ووسائل تحقيق الأهداف السياسية المرجوة من النظام أو القوى الأخرى.

الخاتمة

١-شكلت عملية اغتيال عمر بن جلون وغيرها من الملامح المهمة للعنف السياسي في تاريخ المغرب المعاصر.

٢-بينت عملية الاغتيال مدى تطور الصراع بين المؤسسة الملكية وأحزاب المعارضة على السلطة وجعله من الوسائل المتاحة في تثبيت أركان وقواعد العمل السياسي في المغرب.

٣-تتبنى المؤسسة الملكية إستراتيجية البحث عن الفرقاء السياسيين والايديولوجيين؛ لئلا يكون بمثابة الخصم المناوئ للحكم ممّا يخالف قواعد وأسس العمل السياسي المغربي لذا نجد أنَّ السلطة في المغرب دعمت التيارات الإسلامية الناشئة لكي تتمكن من مواجهة الحركات الماركسية ومنافستها وتقليص دورها في الساحة السياسية المغربية.

٤-أظهر النظام السياسي المغربي قدرة على إدماج مختلف التيارات السياسية وتهميشها حين يتطلب الأمر ذلك، ويتم ذلك بالاستفادة من الأحداث وتسخيرها وإدخالها ضمن حلقة الحفاظ على تلك التوازنات وذلك ما أظهرته حادثة اغتيال عمر بن جلون في حفظ التوازن بين التنافس والصراع في الساحة السياسية المغربية ولاسيما بين التيار الإسلامي والتيار اليساري الماركسي إذ تمكن النظام الاستفادة منه في ضرب التيار الماركسي ولئلا يتمكن أيّ تيار من الاستحواذ والسيطرة على السلطة.

٥- كانت أبعاد عملية اغتيال عمر بن جلون وملابسات التحقيقات بالقضية تصب في مصلحة نظام الحكم المغربي فإنّها وجهت ضربة قوية لإضعاف التيار اليساري الماركسي وذلك باغتيال أبرز قادته والتخلص منه من جهة وقسمت التيار الإسلامي على عدة أقسام من جهة ثانية وبذلك أضعفت تيارين قويين في الساحة المغربية وبالمقابل أثبتت قوة النظام في سحق أيّ منافس له.

٦-من أبرز أبعاد عملية الاغتيال هو تخلي حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية عن أسلوب الكفاح الثوري والتوجه إلى أسلوب العمل السلمي بما يلائم قواعد النظام السياسي المغربي والدخول بما يسمى بالمسلسل الديمقراطي أي: النشاط عبر صناديق الاقتراع.

٧- كانت لعملية الاغتيال انعكاسات مهمة على الحركة الإسلامية وتوجهاتها فقد انقسمت على عدة أقسام بسبب اتهامها من قبل السلطات بعملية الاغتيال فقد تعرضت قيادات الحركة إلى حملة قمع واعتقالات وإحكام بالإعدام على ابرز قياداتها لذا برز توجه من الحركة الإسلامية الذي يقوده عبدالاله بن كيران الذي تبنى فكرة العمل السلمي وفكّ ارتباطه بالشبيبة الإسلامية

المتهمة بالاغتيال والنشاط بشروط وقواعد النظام السياسي المغربي وذلك ما جسد تجربة الإسلام السياسي المغربي فيما بعد.

٨- إنَّ الأبعاد المهمة لعملية الاغتيال هو التوافق الذي تبناه كل من التيار اليساري الماركسي الاشتراكي وقسم من التيار الإسلامي مع أسس وقواعد النظام الملكي المغربي من دون تقليد أو تطبيق أيّ تجربة خارجية سواء اشتراكية أو إسلامية وذلك ما يميز الحياة السياسية المغربية.

الهوامش

References

١-أمنية السيد حجاج، الاغتيال السياسي: تاريخ الصراعات الإيديولوجية والسياسية، شبكة المعلومات الدولية الانترنيت، الموقع

https://www.slyassa.org.eg9/9/2021

٢-جيش التحرير: تأسس بعد تصاعد المقاومة المسلحة المغربية عند نفي الملك محمد الخامس عام١٩٥٣، وكان له دور مهم في تحقيق الاستقلال، وسعى حزب الاستقلال لكسب مقاتليه إلى صفوفه بعد الاستقلال، وذلك ما عارضه الملك محمد الخامس مما يشكل تهديدًا للعرش، ولاسيما أنَّ نشاط جيش التحرير بعد الاستقلال عمل على تصفية المنظمات المسلحة الأخرى مثل: (الهلال الأسود) التابعة للحزب الشيوعي المغربي، وسعت المؤسسة الملكية لإنهاء جيش التحرير بإدماجه بمؤسسات الدولة بإتباع أساليب الترغيب والترهيب؛ لغرض منع كسبه إلى أيّ طرف منافس في الساحة السياسية المغربية، ولاسيما حزب الاستقلال. ينظر: جون واثر بوري، الملكية والنخبة السياسية، ترجمة: ماجد نعمة عبود، دار الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٢، ص١٨٤؛ جنان سعدون عبد، الحزب الشيوعي ودوره السياسي في المغرب (١٩٤٣-١٩٨٦) رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠١٣، ص٨٦.

٣-حزب الاستقلال: من أهم رموز الحركة الوطنية المغربية، تأسس في ١١ كانون الثاني١٩٤٤، انمازت إيديولوجية الحزب بركيزتين هما: السلفية الوطنية التي تأثرت بزعيم الحزب علال الفاسي، ووثيقة التعادلية التي تعني تقليل الفوارق بين الفقراء والأغنياء من دون اللجوء إلى النهج الثوري، وكان له دور مميز في المقاومة الوطنية لتحقيق الاستقلال عام١٩٥٦، وأكدت مؤتمرات الحزب على تحقيق مبادئه: وهي الإخلاص لله، والوطن، والملك، وبناء دولة حرة سالمة من كل مخلفات الاستعمار، وترتكز على نظام ملكي دستوري وممارسة الشعب للحكم. ينظر: عبد الكريم غلاب، الاستقلالية عقيدة ومذهب وبرنامج، مطبعة الأطلس، الدار البيضاء، ١٩٦٠، ص١٣٥؛ فريد لمريني، ماهية الحزب السياسي قراءة في مفهوم، مجلة وجهة نظر، العددان ٣٦-٣٧، الرباط، ٢٠٠٨، ص١١-١٢.

٤-سعيد العمراني، صناعة العنف في المغرب والاغتيال السياسي، شبكة دليل الريف، ٢٠١٤/٥/١٠، ص٥.

٥- شخصيات فقدها المغرب في ظروف غامضة، ١ تموز ٢٠١٧، راديو سوا

https//www.Maghreb.Voices.Com1-7-2017.

٦-ضريف محمد، النسق السياسي المغربي المعاصر مقاربة سو سيو- سياسية، مطبعة إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ١٩٩١، ص٣٢؛ أميرة إبراهيم حسن دياب، التحول الديمقراطي في المغرب ودور المؤسسة الملكية (١٩٩٢-١٩٩٨)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠، ص١٠١.

٧-عبد القادر الشاوي، حزب الاستقلال ١٩٤٤-١٩٨٢، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ١٩٩٠، ص١٠٣.

٨- جريدة البلاغ، بيروت، العدد٢٩٦، في ١٩٧٣/٤/٣٠؛ خلف عبيد حمود الدليمي، المهدي بن بركة ودوره الفكري والسياسي في المغرب، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص١٠٤.

٩-محمد عابد الجابري، في غمار السياسة- فكر وممارسة، ج٣، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠١٠، ص١٠٥.

١٠- يتجسد جذور التيار اليساري في المغرب نظريًا إلى الخيار الثوري للمهدي بن بركة وسياسيًا داخل حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وقد انتقد التيار النظام السياسي المغربي بل وسعى بالإطاحة به، مما سبب باتباع النظام سياسة القمع والعنف تجاه التيار اليساري، ينظر: ضريف محمد، الأحزاب السياسية المغربية، دار إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ١٩٩٠، ص١٧٢.

١١- إبراهيم السر فاني، الصراعات السياسية لسنوات ١٩٦٠-١٩٦٥ وانتصار سلطة المعمرين الجدد، قناة الحوار المتمدن المغربية https;//www .M . ahewar .org.3/1/2011

١٢-حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية: تأسس في٦ أيلول ١٩٥٦ بعد انشقاقه من حزب الاستقلال، وكسب العديد من القوى المختلفة من الطلبة والفلاحين والعمال والموظفين وغيرهم من فئات المجتمع، وانضمت إليه نقابة الاتحاد المغربي للشغل، وعدّ الحزب من ابرز قوى المعارضة ضد توجهات المؤسسة الملكية في الحكم، ونتيجة مواقفه المعارضة تعرض للعنف السياسي من حضره عدت مرات، وتعرض قياداته وكوادره للاعتقالات والإحكام القسرية أبرزها اغتيال القيادي المهدي بن بركة، وإثر ذلك تعرض الحزب للانشقاق عام١٩٧٢؛ بسبب الصراعات بين قياداته، فتأسس حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وكان الحزب طوال مدة الستينات والسبعينات إلى تيار واسع سعى لتحقيق تطلعات الشعب المغربي بعدما أصابه من خيبة أمل بعد الاستقلال. ينظر: منتصر حمادة، صعود وأفول الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، مجلة وجهة نظر، العددان٣٦-٣٧، الرباط، ٢٠٠٨، ص٢٠.

١٣-https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2015/5/31

١٤-أحمد السهيلي، مشكلة الديمقراطية والانتخابات في المغرب، المطابع العامة المغربية، الدار البيضاء، ب. ت، ص١٣-٢٤.

١٥-في عام ١٩٦٢حصلت الجزائر على الاستقلال وأصبحت جمهورية ذات توجه اشتراكي يساري، وخشي نظام الحكم المغربي من تأثر المغاربة بذلك ولاسيما حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذين كانوا متعاطفين مع النظام الجزائري، فقد كان موقف الحزب إلى جانب الجزائر عندما اندلعت حرب الرمال عام ١٩٦٣ مع المغرب، لذا صدر حكم الإعدام بحق المهدي بن بركة وعمر بن جلون، ينظر: معاذ إبراهيم محمد الجعفري، حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ودوره السياسي في المغرب ١٩٥٩-١٩٧٥، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠١١، ص١٥٣.

١٦- كمال مجاهدي، المسار السياسي المغربي في ضوء تجارب الديمقراطية الاسبانية: نظرة موجزة، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٢٧، ٢٠١٠، ص٣٣.

١٧-جيل بيرو، صديقنا الملك، ترجمة: ميشيل فوري، دار ورد للطباعة، سوريا، ٢٠٠٢، ص١٠؛ عبدالرحيم الورديغي، المغرب وحرب الرمال إلى إعلان حالة الاستثناء، الرباط، ١٩٨٦، ص١٤٧.

١٨-محمد العلمي، المغرب بين الاختيار الثيولوجي والحوار السياسي، دار الكتاب، المغرب، ١٩٧٣، ص٤٨.

١٩-المصدر نفسه، ص٤٨.

٢٠ -منتصر حمادة، المصدر السابق، ص٢٠.

٢١-مجلة الطليعة العربية، باريس، العدد١٤١، ١٩٨٦/١/٢٠، ص١٨.

٢٢-عبدالاله بلقزيز وآخرون، الحركة الوطنية المغربية والمسالة القومية ١٩٤٧-٩٨٦، دار الأفاق، بيروت، ١٩٩٢، ص٢١٧.

٢٣- وزارة الثقافة والإعلام العراقية، الدستور الجديد وموقف المعارضة (نشرة سرية)، رقم النشرة ٢٧، ١٩٧٠/٨/٩، ص٢؛ أبو بكر التازي، الديمقراطية في المغرب، (د، م)، ١٩٨٣، ص١٠٠.

٢٤-عبد اللطيف حسني، الأحزاب سليلة الحركة الوطنية، مجلة وجهة نظر: الرباط، العددان ٣٦-٣٧، ٢٠٠٨، ص١٦.

٢٥-نقلا عن: خطب الملك الحسن الثاني، مجلة وجهة نظر، الرباط، العددان ٣٦-٣٧، ٢٠٠٨، ص٦١.

٢٦-عبدالاله بلقزيز، السلطة والمعارضة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء،٢٠٠٦، ص١١٧؛ محمد عابد الجابري، المغرب إلى أين، مستقبل الديمقراطية في المغرب، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد٢٦٩، ١٩٩٩، ص٢٠.

٢٧- مجلة البلاغ اللبنانية، بيروت، العدد٨٥، ١٩٧٣/٨/٢٠، ص١١؛ مجلة القدس، لندن، العدد٣٧٩٩، ٢٠٠١/٧/٣١، ص١٨.

٢٨-في٣٠ تموز ١٩٧٢ انقسم حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية إلى مجموعتين: الأولى مجموعة الرباط ومجموعة الدار البيضاء؛ بسبب بروز خلافات فكرية بين التيار النقابي والتيار الحزبي داخل الحزب وكذلك الموقف في التعامل مع السلطة، وفي ايلول١٩٧٤اعلنت مجموعة الرباط تغيير اسم الحزب باسم الاتحاد الاشتراكي للحزب، في حين احتفظت مجموعة الدار البيضاء بالاسم القديم. ينظر: أمحمد مالكي، الديمقراطية داخل الأحزاب وفيما بينها في المغرب حزب الاستقلال والاتحاد الوطني نموذجا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص١٢٣.

٢٩- قناة Tele Marco 7تموز ٢٠٢٢.

٣٠- أمحمد مالكي، المصدر السابق، ص١٢٧.

٣١- أنور مولود ذيبان، الحياة الحزبية في المغرب ١٩٦١-١٩٨٥، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص٧٩؛ usfpitlaayoun@gmil>com1-4-2021

٣٢- نقلا عن: قناة – 18 Tele Marcoكانون الأول2018

٣٣- كريم الهاني، عمر بن جلون من النضال إلى الاغتيال، قناة مريانا ٢٠٢١/١٢/١٧ https //Marana com.

٣٤- نبيه الاصفهاني، أزمة نظام الحكم في المغرب، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد٣٠، ١٩٧٢، ص٨٨.

٣٥-حالة الاستثناء(الطوارئ)، في المادة ٣٥ من الدستور المغربي لعام ١٩٦٢ يحق للملك إعلان حالة الاستثناء، وفي٧ حزيران ١٩٦٥ أعلن الملك الحسن الثاني حالة الاستثناء؛ بسبب تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية في المغرب فقد شهد المغرب عدّة انتفاضات وفشل التجربة البرلمانية الأولى في تغيير الأوضاع المغربية، واستمرت حالة الاستثناء إلى عام١٩٧٠، وكانت غاية الملك هو البحث عن معالجة الصعوبات

السياسية والاقتصادية التي تواجه المغرب، ينظر: جون واتر بوري، المصدر السابق، ص٢٨٧؛ ضريف محمد، الأحزاب السياسية المغربية، ص١٥٦.

٣٦- حسن قرنفل، النخبة السياسية والسلطة أسئلة التوافق – مقاربة سوسيولجية للانتخابات التشريعية في المغرب، دار إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ١٩٩٧، ص٩٠.

٣٧-نبيه الاصفهاني، المصدر السابق، ص٩١.

٣٨-كريم سالم حسين البدراني، حزب الاستقلال ودوره السياسي في المغرب ١٩٧٥-١٩٩٨ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٢٠، ص٢٨.

٣٩- نبيه الاصفهاني، المصدر السابق، ص٩٥.

٤٠- الحسن العبسي الصافي الناصري، أقصى اليسار في المغرب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ٢٠٠٢، ص٣٣.

٤١-وزارة الخارجية العراقية، تقرير السفارة العراقية في الرباط، حملة الاستفتاء على الدستور الجديد في المغرب، رقم التقرير ٨٢/١/٢ في ١٩٧٠/٨/٢٢، ص٢.

٤٢-نبيه الاصفهاني، المصدر السابق، ص٩٦.

٤٣-قاد عملية انقلاب الصخيرات كل من الجنرال محمد المذبوح قائد الحرس الملكي، والجنرال حمو قائد المنطقة العسكرية الأولى والمسؤول عن القوات العسكرية المتواجدة في الرباط، والجنرال مصطفى مدير المدرسة العسكرية في المغرب، والعقيد محمد عبابو مدير الكلية العسكرية ومنفذ الحركة الانقلابية، وانضم إليهم عدد من الضباط المقربين من الملك. سجل العالم العربي، المغرب (تموز، أب، أيلول ١٩٧١)، المحاولة الانقلابية الفاشلة، دار الأبحاث والنشر، القاهرة، ١٩٧١، ص٣٢٣.

٤٤- المهدي بن بركة، الاختيار الثوري، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٦، ص٣٠.

٤٥-نقلا عن: جريدة الجمهورية، بغداد، العدد ١١١٨، ١٩٧١/٧/١٢، ص١١.

٤٦- محمد اوفقير: ولد عام١٩٢٠، في قرية الشعير بجبال أطلس، درس في ثانوية ازور الفرنسية، وبعدها التحق بالكلية العسكرية بمكناس وتخرج منها ضابطًا برتبة ملازم عام١٩٤١،وخدم بالجيش الفرنسي ضمن الوحدات المغربية عام ١٩٤٤، في الهند الصينية، وبعد استقلال المغرب من فرنسا أصبح من المقربين من القصر الملكي، وفي عام ١٩٦٠ عين مديرًا للأمن الوطني، وفي عام ١٩٦٤ رقي إلى رتبة جنرال ووزيرًا للداخلية، وبعد فشل انقلاب عام ١٩٧١ تم تعيينه وزيرًا للدفاع، وفي١٦ أب ١٩٧٢ قاد المحاولة الانقلابية الثانية ولقي حتفه على إثرها، وتعدّه الحركة الوطنية احد العناصر التي أبقتها أجهزة الاستعمار بعد الاستقلال لضرب وتصفية كوادر الحركة الوطنية التي قاومت الاستعمار. ينظر: محمود صالح الكروي، المغرب دوافع وإبعاد الانقلاب العسكري ١٩٧١ وتداعياته عام١٩٧٢، مجلة وجهة نظر، الرباط، العدد٥٣، صيف٢٠١٢، ص٤٩.

٤٧-ستيفن هيوزو، المغرب في ظل الملك الحسن الثاني، ترجمة إبراهيم أبراش، جريدة القدس العربي، لندن، العدد٣٧٩٩، ٢٠٠١، ص٢.

٤٨- الحسن العيسى الصافي الناصري، المصدر السابق، ص١٨٩.

٤٩-نقلا عن: محمد عابد الجابري، في غمار السياسة فكرا وممارسة، ج٢، الشبكة العربية للأبحاث، بيروت، ٢٠٠٩، ص٢٥١.

٥٠- عبدالاله بلقزيز، إستراتيجية النضال الديمقراطي في المغرب، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد ١٩٤، ١٩٩٤، ص٩٥.

٥١-جيل بيرو، المصدر السابق، ص٢١٧.

٥٢-محمد عابد الجابري، في غمار السياسة فكرًا وممارسة، ج٣، الشبكة العربية للأبحاث، بيروت، ٢٠١٠، ص٢٥٦.

٥٣-أحمد السهيلي، المصدر السابق، ص٢٣.

٥٤- المسيرة الخضراء: في ٦ تشرين الثاني ١٩٧٥ اعلن الملك الحسن الثاني خروج سكان المغرب بمسيرة سلمية باتجاه مدينة العيون عاصمة الصحراء، وكان عدد المغاربة المشاركين في المسيرة بحدود ثلاثمئة وخمسين ألفًا، من الرجال والنساء حاملين معهم القران الكريم والعلم المغربي، في خطوة لاسترجاع أراضي المغرب المحتلة، وقد وقف المغاربة جميعًا، ولاسيما أحزاب المعارضة مع المسيرة التي أعلن عنها الملك، وقد كانت خطوة مهمة في الانفراج السياسي كون الجميع توحدوا في القضية الوطنية وتناسوا أعمال العنف السياسي التي مارسته السلطة تجاه معارضي النظام، وكانت فرصة للملك في تغيير سياسته ضد خصومه السياسيين، كخطوة نحو حل الأزمة والخروج منها لغرض تهدئة الأوضاع السياسية المتوترة، بعد أنْ شهد المغرب تآزر الموقف الوطني، ينظر: أمحمد أتركين، التوظيف السياسي لقضية الصحراء الغربية وأسئلة المسلسل الديمقراطي، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد١٤، ٢٠٠٧، ص١٤٣.

٥٥-محمد عابد الجابري، في غمار السياسة، ج٣، المصدر السابق، ص١٥.

٥٦- ياسين سعد محمد علي، الأحزاب والقوى السياسية وتأثيرها على القرار السياسي في المملكة المغربية بعد الاستقلال، رسالة ماجستير (غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٢، ص١٢٣.

٥٧- حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص٤٨.

٥٨- محمد عابد الجابري، في غمار السياسة، ج٣، المصدر السابق، ص٢٥٦.

٥٩- عبد الحق عنديب، لماذا اغتالوا عمر بن جلون، قناة حرة بريس، المركز الأوربي للإعلام، لندن، العنوان الالكتروني:

https;//www.Horra Press.eu 18/12/2021

٦٠- نقلا عن: محمد عابد الجابري، في غمار السياسة، ج٣، المصدر السابق، ص٢٥٦.

٦١- خالد جواد، حوار مع عبد الكريم مطيع، قناة الحوار المتمدن المغربية، ٣٠ حزيران ٢٠١٧

https;//www.M.ahewar.org 3/6/2017

٦٢- جريدة الشرق الأوسط، العدد ٩٦٠٠، ٢٠٠٥/٣/١١.

٦٣- عبدالرحيم التوراني، من قتل عمر بن جلون قناة الحوار المتمدن المغربية

https;//www.M.ahewar.org 18/12/2019

٦٤-جريدة الاتحاد الاشتراكي، الدار البيضاء، العدد ٦٣٤٢، ٢٠٠٠/١٢/٢٠، ص٨.

٦٥- نقلا عن: جريدة الشرق الأوسط، العدد٩٦٠٠، ٢٠٠٥/٣/١١.

٦٦- مجموعة مؤلفين، العنف والسياسة في المجتمعات العربية المعاصرة، المركز العربي للأبحاث، ج٢، قطر، ٢٠١٧، ص٢٠.

٦٧- جريدة الشرق الأوسط، العدد٩٦٠٠، ٢٠٠٥/١٢/١١.

٦٨-هيئة الإنصاف والمصالحة: في ٦ تشرين الثاني ٢٠٠٣ اعلن الملك محمد السادس عن تأسيسها أوكل لها النظر في ملفات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي أفرزتها المدة المعروفة في المملكة (بسنوات الرصاص) بعد سنوات من الصراع على السلطة بين النظام في عهد الملك الراحل الحسن الثاني والنخبة السياسية ممثلة في اليسار المغربي الذي كان يعيش أوج حضوره السياسي في سبعينات القرن العشرين وثمانيناته، لذا فإنّها عدّت خطوة إنسانية بحيث دشنت تجربة مغربية جديدة في مجال حقوق الإنسان أو ما يعرف بالعدالة الانتقالية بين عهدين ملكيين فقد أطلقت الهيئة عددًا من المعتقلين أبرزهم قتلة عمر بن جلون. نور الدين الحوتي، المعارضة السياسية في المغرب بين الإقصاء والاحتواء، مجلة سياسات عربية، العدد ٨ نيسان ٢٠١٤، ص١٢٠.

٦٩- أحمد جلال عز الدين، حركة التطرف العربي في المعرب، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، ١٩٩٤-١٩٩٥، ص٦٠.

٧٠- إدريس ولد القابلة، ملف الشهيد عمر بن جلون لا زال مفتوحًا، قناة الحوار المتمدن
https;//www.M.ahewar.org .6/3/2005

٧١- احمد ثابت، التحول الديمقراطي في المغرب، مركز الدراسات السياسية، القاهرة، ١٩٩٤، ص٢١.

٧٢- نقلا عن: عبد الحق عندليب، المصدر السابق.

٧٣- المسلسل الديمقراطي: وهي المرحلة التي انتهت فيها حالة الاستثناء عام ١٩٦٥بعد تعطيل التجربة الديمقراطية وتمكن الملك الحسن الثاني توظيف قضية الصحراء والإجماع الذي شهدته القضية عام ١٩٧٥بين القوى السياسية المغربية جميعًا فبدأ باللقاءات والاتفاق على بدء مرحلة جديدة أعلن الملك الحسن الثاني عن ميلاد المغرب الجديد، وتجسدت تلك الخطوة بمشاركة الأحزاب المعارضة بالانتخابات البلدية عام ١٩٧٦ والانتخابات التشريعية ١٩٧٧، ينظر: محمد علي داهش، المغرب العربي المعاصر، دار ابن الأثير، جامعة الموصل، ٢٠٠٩، ص٢١٤.

٧٤- محمد عابد الجابري، في غمار السياسة، ج ٣، ص١٨.

٧٥- عبد الحق عندليب، المصدر السابق.

٧٦- عبد الرحيم التوراني، المصدر السابق.

٧٧- احمد الموصلي، موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٤، ص٢١٩.

٧٨- رشيد مقتدر، الإدماج السياسي للقوى الإسلامية في المغرب، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، ٢٠١٠، ص٣٣.

٧٩- ضريف محمد، الأحزاب السياسية في المغرب، ص١٧٧.

٨٠- رشيد مقتدر، الإدماج السياسي، ص٣٣.

٨١- الشبيبة الإسلامية: تنظيم إسلامي تأسس عام١٩٧٢ سمحت له السلطة بالعمل في خطوة لمواجهة التيار اليساري الماركسي المتصاعد دوره في الساحة المغربية خلال الستينات والسبعينات من القرن العشرين ولتحقيق التوازن السياسي تم حظر الشبيبة الإسلامية في المغرب واعتقال عدد من قيادتها وتقديمهم للمحاكمة التي وصلت في معظمها إلى السجن المؤبد والحكم على عبد الكريم مطيع زعيم الحركة بالإعدام مما اضطره إلى الهروب إلى ليبيا كمنفي له، ينظر: نور الدين الحوتي، المصدر السابق، ص١١٩.

٨٢- رشيد مقتدر، الإدماج السياسي، ص٣٨.

٨٣- رشيد مقتدر، المشاركة السياسية عند الإسلاميين الاصلاحيين المغاربة: مساهمة لدراسة وتقييم المسار السياسي للإسلاميين بالمغرب، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد٣١٤، ٢٠٠٥، ص٥٠.

٨٤- محمود صالح الكروي، الحركة الإسلامية في المغرب: النشأة-التطور-الأفاق، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد ٣٤٣، ٢٠٠٧، ص٧٨.

٨٥- محمد عابد الجابري، الحركة السلفية والجماعات الدينية المعاصرة في المغرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٩، ص٢١٨.

٨٦- احمد جلال عز الدين، المصدر السابق، ص٣٠.

٨٧- هدى ميتكس، التيار الديني في المغرب العربي، مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية بالأهرام، رقم الكراس٣٤، ١٩٩٥، ص٣٠.

٨٨- محمد عابد الجابري، الحركة السلفية، ص٢٢٧.

٨٩- محمود صالح الكروي، الحركة الإسلامية، ص٨٩.

٩٠- مصطفى خزار، قاتل اليسار المغربي عمر بن جلون، جريدة الشرق الأوسط، لندن، العدد٩٦٠٠، ٣/١١/ ٢٠٠٥.

٩١- محمد يتيم، عشر سنوات من التوحيد والإصلاح، مطبعة طوبا بريس، الرباط، ٢٠٠٦، ص١١-١٢.

٩٢- احمد جلال عز الدين، المصدر السابق، ص٦٠.

٩٣- محمود صالح الكروي، الحركة الإسلامية، ص٩٣.

٩٤- احمد جزولي، الأحزاب السياسية المغربية بين عهدين، أدوات السلطة في مجتمع متغير، ط٤، مطبعة ميثاق المغرب، المغرب، ٢٠٠٤، ص٢٤٤.

٩٥- حسن قرنفل، المصدر السابق، ص ١٠٠.

٩٦- نقلا عن: مجلة الوطن العربي، باريس، العدد٣٤٣، ١٩٨٢/٧/٨، ص٤.

ترجمة المصادر العربية:

1. A group of authors, Violence and Politics in Contemporary Arab Societies, Arab Research Center, Part 2, Qatar, 2017.
2. Abdel Haq Andalib, Why did they assassinate Omar Ben Jelloun, Horra Press Channel, European Media Center, London, electronic address: https;//www.Horra Press.eu 12/18/2021
3. Abdel Karim Ghallab, Independence is a Doctrine, Doctrine, and Programme, Atlas Press, Casablanca, 1960, p. 135; Farid Lamrini, What is a political party, a reading of the concept, Pointa magazine, issues 36-37, Rabat, 2008.
4. Abdel Latif Hosni, The Parties, Descendants of the National Movement, Point of View magazine, Rabat, issues 36-37, 2008.
5. Abdel Qader Al-Shawi, Istiqlal Party, 1944-1982, Al-Najah New Press, Casablanca, 1990.
6. Abdel Rahim Al-Wardighi, Morocco and the War of the Sands until the Declaration of a State of Exception, Rabat, 1986.
7. Abdul Rahim Al-Tourani, who killed Omar Ben Jelloun, Moroccan Al-Hiwar Al-Mutamaddin channel https;//www.M.ahewar.org 12/18/2019
8. Abdul-Ilah Belqziz and others, The Moroccan National Movement and the National Question 1947-986, Dar Al-Afaq, Beirut, 1992.
9. Abdul-Ilah Belqziz, Authority and Opposition, Arab Cultural Center, Casablanca, 2006.
10. Abdul-Ilah Belqziz, The Strategy of the Democratic Struggle in Morocco, Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, Beirut, Issue 194, 1994.
11. Abu Bakr Al-Tazi, Democracy in Morocco, (D, M), 1983.
12. Ahmed Al-Mawsili, Encyclopedia of Islamic Movements in the Arab World, Iran and Turkey, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2004.
13. Ahmed Al-Suhaili, The Problem of Democracy and Elections in Morocco, Moroccan Public Printing Press, Casablanca, b, t.
14. Ahmed Atrekin, Political Employment of the Western Sahara Issue and Questions of the Democratic Series, Arab Journal of Political Science, Beirut, Issue 14, 2007.
15. Ahmed Jalal Azza Ladin, The Arab Extremism Movement in the Arabs, National Center for Middle East Studies, Cairo, 1994-1995.
16. Ahmed Jazouli, Moroccan political parties between two eras, Tools of Power in a Changing Society, 4th edition, Morocco Charter Press, Morocco, 2004.
17. Ahmed Maleki, Democracy within and between parties in Morocco, the Istiqlal Party and the National Union as a Model, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2004, p. 123.
18. Ahmed Thabet, Democratic Transformation in Morocco, Center for Political Studies, Cairo, 1994.
19. Al-Balagh Lebanese Magazine, Beirut, Issue 85, 8/20/1973, p. 11; Al-Quds Magazine, London, Issue 3799, 7/31/2001.
20. Al-Balagh newspaper, Beirut, issue 296, dated 4/30/1973.
21. Al-Hassan Al-Absi Al-Safi Al-Nasiri, The Far Left in Morocco, Arab Cultural Center, Casablanca, 2002.
22. Al-Jumhuriya Newspaper, Baghdad, Issue 1118, 7/12/1971.
23. Al-Mahdi Ben Baraka, The Revolutionary Choice, Dar Al-Tali'ah, Beirut, 1966.

24. Al-Watan Al-Arabi Magazine, Paris, Issue 343, 7/8/1982.
25. Amira Ibrahim Hassan Diab, Democratic Transition in Morocco and the Role of the Royal Institution (1992-1998), Master's Thesis (unpublished), Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, 2000.
26. Anwar Mouloud Dhiban, Party Life in Morocco 1961-1985, doctoral thesis (unpublished), College of Political Science, University of Baghdad, 1989, p. 79; usfpitlaayoun@gmil>com 1-4-2021
27. Arab Vanguard Magazine, Paris, Issue 141, 1/20/1986.
28. Asharq Al-Awsat Newspaper, Issue 9600, 12/11/2005.
29. Darif Muhammad, Moroccan Political Parties, Dar Africa East, Casablanca, 1990.
30. Darif Muhammad, The Contemporary Moroccan Political System: A Su-Sio-Political Approach, East Africa Press, Casablanca, 1991.
31. Gilles Perot, Our Friend the King, translated by Michel Fauré, Ward Printing House, Syria, 2002.
32. Hassan Kronfol, The Political Elite and Power, Questions of Consensus - A Sociological Approach to the Legislative Elections in Morocco, East Africa House, Casablanca, 1997.
33. Hassanein Tawfiq Ibrahim, The Phenomenon of Political Violence in Arab Regimes, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1999.
34. Hoda Mitex, The Religious Movement in the Maghreb, Al-Ahram Center for Strategic Political Studies, Pamphlet No. 34, 1995.
35. https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2015/5/31
36. Ibrahim Al-Sir Fani, The Political Conflicts of the Years 1960-1965 and the Victory of the Authority of the New Colonists, Moroccan Al-Hiwar Al-Mutamaddin Channel https;//www.M. ahewar.org.3/1/2011
37. Idris Ould Al-Qibla, The file of the martyr Omar Ben Jelloun is still open, Al-Hiwar Al-Mutamaddin Channel, https;//www.M.ahewar.org 3/6/2005.
38. Iraqi Ministry of Culture and Information, The New Constitution and the Opposition's Position (Secret Bulletin), Bulletin No. 27, 8/9/1970.
39. Iraqi Ministry of Foreign Affairs, Report of the Iraqi Embassy in Rabat, Referendum Campaign on the New Constitution in Morocco, Report No. 2/1/82 dated 8/22/1970.
40. Jinan Saadyoun Abd, The Communist Party and its Political Role in Morocco (1943-1986), Master's Thesis (unpublished), College of Education, Tikrit University, 2013.
41. John Luther Burry, Monarchy and the Political Elite, translated by: Majid Nima Abboud, Dar Al-Wahda, Beirut, 1982.
42. Kamal Mujahedi, The Moroccan political path in light of the experiences of Spanish democracy: a brief overview, Arab Journal of Political Science, Issue 27, 2010.
43. Karim Al-Hani, Omar Ben Jelloun, from struggle to assassination, Mariana Channel, 12/17/2021, https://Marana com.
44. Karim Salem Hussein Al-Badrani, The Istiqlal Party and its political role in Morocco 1975-1998, historical study, Master's thesis (unpublished), College of Arts, University of Mosul, 2020.

45. Khalaf Ubaid Hamoud Al-Dulaimi, Al-Mahdi Bin Baraka and his intellectual and political role in Morocco, Master's thesis (unpublished), College of Arts, University of Baghdad, 2010.
46. Khaled Jawad, interview with Abdel Karim Moti', Moroccan Al-Hiwar Al-Mutamaddin channel, June 30, 2017 https;//www.M.ahewar.org 6/3/2017
47. Mahmoud Saleh Al-Karawi, Morocco: Motives and Removals of the 1971 Military Coup and Its Repercussions in 1972, Point of View Magazine, Rabat, Issue 53, Summer 2012.
48. Mahmoud Saleh Al-Karawi, The Islamic Movement in Morocco: Origins - Development - Horizons, Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, Beirut, Issue 343, 2007.
49. Moaz Ibrahim Muhammad Al-Jaafari, The National Union of Popular Forces Party and its political role in Morocco 1959-1975, Master's thesis (unpublished), College of Education, Tikrit University, 2011.
50. Muhammad Abed Al-Jabri, In the Midst of Politics in Thought and Practice, Part 2, Arab Research Network, Beirut, 2009.
51. Muhammad Abed Al-Jabri, Morocco Where to, The Future of Democracy in Morocco, Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, Beirut, Issue 269, 1999.
52. Muhammad Abed Al-Jabri, The Salafist Movement and Contemporary Religious Groups in Morocco, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1989.
53. Muhammad Al-Alami, Morocco between theological choice and political dialogue, Dar Al-Kitab, Morocco, 1973.
54. Muhammad Ali Dahesh, The Contemporary Arab Maghreb, Dar Ibn al-Atheer, University of Mosul, 2009.
55. Muhammad Yateem, Ten Years of Monotheism and Reform, Tuba Press, Rabat, 2006.
56. Muntaser Hamadeh, The Rise and Decline of the Socialist Union of Popular Forces, Nazha Magazine, Issues 36-37, Rabat, 2008.
57. Mustafa Khazar, the killer of the Moroccan left, Omar Ben Jelloun, Asharq Al-Awsat newspaper, London, issue 9600, 11/3/2005.
58. Nabih Al-Isfahani, The Crisis of the Government in Morocco, International Politics Journal, Cairo, Issue 30, 1972.
59. Nour El-Din Al-Houti, Political Opposition in Morocco between Exclusion and Containment, Arab Politics Magazine, Issue 8, April 2014.
60. Omnia Al-Sayyid Hajjaj, Political Assassination: The History of Ideological and Political Conflicts, International Information Network on the Internet, website https://www.slyassa.org.eg9/9/2021
61. Personalities lost in Morocco in mysterious circumstances, July 1, 2017, Radio Sawa, https://www.Maghreb.Voices.Com1-7-2017
62. Rashid Muqtadir, Political Participation among Moroccan Reformist Islamists: A Contribution to the Study and Evaluation of the Political Path of Islamists in Morocco, Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, Beirut, Issue 314, 2005.
63. Rashid Muqtadir, The Political Integration of Islamic Forces in Morocco, Arab House of Science Publishers, Lebanon, 2010.
64. Record of the Arab World, Morocco (July, August, September 1971), the failed coup attempt, Research and Publishing House, Cairo, 1971.
65. Saeed Al-Omrani, The Violence Industry in Morocco and Political Assassination, Rif Guide Network, 10/5/2014.

66. Socialist Union Newspaper, Casablanca, Issue 6342, 12/20/2000.
67. Speeches of King Hassan II, Pointa Magazine, Rabat, Issues 36-37, 2008.
68. Stephen Hughes, Morocco under King Hassan II, translated by Ibrahim Abrash, Al-Quds Al-Arabi newspaper, London, issue 3799, 2001.
69. Tele Marco channel, December 18, 2018
70. Tele Marco channel, July 7, 2022.
71. Yassin Saad Muhammad Ali, Political parties and forces and their impact on political decision-making in the Kingdom of Morocco after independence, Master's thesis (unpublished), Higher Institute for Political and International Studies, Al-Mustansiriya University, 2002.